نشأة الامتيازات الأجنبية في مراكش وتطورها حتى عام 1912

م. عصام خليل محمد ابراهيم الصالحي

الجامعة العراقية / كلية الآداب

خُلاصـــــة

لعل من اهم نتائج الثورة الصناعية في اوربا ، ظهور الحركة الاستعمارية الحديثة مطلع القرن التاسع عشر ، فضلاً عن اسبابٍ اخرى اقل اهمية ، اندفعت على اثرها الدول الاوربية للتسابق من اجل الحصول على المستعمرات في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . واذا كانت مراكش قد نفذت من الخضوع للسيطرة العثمانية الا انها ظلت محط انظار التنافس الاستعماري الاوربي لما تمتلكهُ من موقع ستراتيجي هام جعلها في صلب اهتمامات الدول الاستعمارية الكبرى .

على الرغم من امتلاك مراكش قوة عسكرية مدربة ، ومنظومة تجارية جيدة ، ومردودات مالية كافية ، وقوة سياسية تتمثل ببعض السلاطين الاقوياء والعديد من الوزراء والقادة المخلصين ، الذين حاولوا بناء دولة قوية بعيدة عن التنافس الدولي الا انهم لم يتمكنوا من تحقيق غاياتهم الوطنية بسبب التدخلات الاجنبية السافرة في الشؤون الداخلية المراكشية منذُ القرن السابع عشر ولا سيما فرنسا واسبانيا .

فقد احتلت اسبانيا العديد من الموانىء والجزر المراكشية ورفضت التخلي عنها لانها تعد مراكش جزء من الاراضي الاسبانية . وعادت بريطانيا مطلع القرن الثامن عشر لاحتلال مدينة طنجة ورفضت الجلاء عنها لاسباب جيوستراتيجية . اما فرنسا فقد كانت تتطلع لاحتلال المغرب العربي باكمله ولا سيما بعد احتلال الجزائر عام 1830م .

عانت مراكش خلال القرن التاسع عشر من مشاكل حقيقية جراء التنافس الدولي على اراضيها واتسعت هذه المشاكل باتساع عدد الدول المتنافسة للحصول على اكبر قدر ممكن من الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها مراكش لهذه الدول . فدخلت مراكش جراء ذلك ، في دوامة المعاهدات المفروضة عليها من الدول الاوربية وتفاقمت معها المطاليب الاوربية التي كانت تستهدف منح رعاياها المُقيمين في مراكش امتيازات وتسهيلات تماثل ما يحصلون عليهِ من حقوق طبيعية في دولهم . فأمتدت الايادي الاجنبية لتقتطع مساحة واسعة من السلطة المراكشية في امور القضاء والاحوال المدنية والميراث وامتيازات تجارية واسعة لصالح الرعايا الاجانب ، ولم تكتفِ بذلك ، ففرضت نظام الحماية

على الكثير من السكان المحليين ، وبذلك فقدت السلطة المراكشية سلطتها ليس على الوافدين الاجانب فقط بل شمل ايضا طائفة كبيرة من اهل البلاد .

وفي المحصلة ، ادى تفاقم الامتيازات الاجنبية الى ان تفقد مراكش سلطتها السياسية والقضائية والتشريعية والاقتصادية ومهدت السبيل لفرض الانتداب الفرنسي عليها عام 1912 م ، مع بقاء الوجود الاسباني والانكليزي جاثماً على اجزاء من اراضيها .

Abstract

Perhaps one of the most important results of the Industrial Revolution in Europe is the emergence of modern colonial (Imperial) movement in the early of nineteenth century, as well as to other less important reasons. The European countries rushed on the track to race in order to get colonies in Asia, Africa and Latin America. Although Morocco has survived from the Ottoman control, it had remained the focus of attention of the European colonial competition; because of its important strategic location that made it the major interests of the imperial powers. Morocco owned military power, a good business system, adequate financial returns, and political power presented by its Sultans, ministers and loyal leaders, who tried to build a strong state far from the competing countries, still they have been unable to achieve their patriotic goal due to the satirical foreign interventions in the internal affairs of Morocco, especially the interventions of Spain and France since the seventeenth century. Thus, Spain occupied many Moroccans ports and islands refused to abandon them, because Spain considered Morocco a part of the Spanish territory. Britain Returned to occupy the city of Tangier and refused vacating it for geo-strategically reasons. France, on another hand, has been looking forward to occupy the entire Maghreb particularly after the occupation of Algeria in 1830. Morocco suffered during the 19th century from real problems as a result of international competition on its own territory, and these problems widened as the number of the countries which compete to get the maximum amount of privileges and facilities granted by Marrakech to these countries. Because of that, Marrakech entered the whirlpool of treaties imposed on European countries, and the European demands got aggravated, those demands aimed at granting nationals residing in Marrakech privileges and facilities similar to what they get from the natural rights in their countries. Consequently, the foreign hands spanned to cut a wide area of Moroccan power as in the judiciary system, the civil status, inheritance and extensive trade privileges for foreign nationals. In addition, they offered protection system for many of the local, and thus Marrakech lost its authority not only on the arrivals of foreigners only, but also included a wide range of people of the country. And in the end, led foreign aggravated privileges to lose Marrakech political and judicial authority and legislative and economic, and paved the way for the imposition of the French mandate in 1912, with the presence of the Spanish and English presence roosting on parts of its territory.

توطئة :

منذ العقد الرابع من القرن السابع عشر ، أصبحت الظروف الداخلية والخارجية مهيأة تماماً أمام الأسرة العلوية (1) للأستيلاء على أقليمي السوس ودرعة ولا سيما بعد مبايعة أهل سجلماسة ، محمد بن الشريف ، رأس الأسرة العلوية عام 1631 م (2). ومنذ ذلك التاريخ ، خاض العلويون معارك وغزوات كثيرة تكلّلت بدخول الرشيد (وهو الأخ الأصغر لمحمد بن الشريف) مدينة فاس حيث نودي بهِ سلطاناً عام 1666 م ، اذ تمكن خلال السنوات القليلة اللاحقة من حكمه ، ضم معظم بلاد مراكش الى سلطانهِ . وتوفي الرشيد عام 1672 م تاركاً لأخيهِ السلطان أسماعيل (1672 – 1727 م) مهمة تدعيم وحدة البلاد وتنظيمها (3).

واجهت الدولة العلوية منذ قيامها مجموعة من المشاكل الصعبة التي أحتاجت الى جهودٍ كبيرةٍ وأموالٍ طائلةٍ ووقتٍ طويل لأيجاد الحلول الكفيلة لأنهائها ، ولعل في مقدمتها ، القضاء على الزعامات المحلية ، الدينية والسياسية ، وتجنب الأصطدام مع العثمانيين ، وتدعيم نفوذها السياسي والديني لتحرير البلاد من المحتلين الأسبان والبرتغاليين ، ومن ثم التوجه لحل المشاكل الأقتصادية الناجمة عن أنخفاض معدلات التجارة الخارجية والداخلية الى مستوياتٍ متدنيةٍ جداً ، ويعود السبب الرئيس في ذلك، الى تدهور المقومات الصناعية والزراعية في البلاد (4).

وقد نجح السلطان محمد بن عبدالله (1757 – 1797 م) في طرد البرتغاليين والأسبان من شواطىء الأطلسي ، ولكنهما فشلا في طرد الأسبان من مينائي سبتة ومليلة على شاطىء البحر المتوسط (5).

وعلى الرغم من ذلك ، أتيح لمراكش أن تستأنف نشاطها التجاري مع الدول الأوربية وبلدان البحر المتوسط ولو بشكلٍ جزئي ، اذ ظل حجم التجارة قليلاً بسبب أعمال القرصنة ، كما أن العداء مع العثمانيين كان قد أضعف المبادلات التجارية المراكشية مع بقية مناطق شمال أفريقيا (6). ومنذ أواخر القرن الثامن عشر ، شهدت مراكش مرحلة جديدة في علاقاتها التجارية مع الدول الأوربية ، نُظمت على أساس عقد معاهدات تجارية منحت بموجبها تلك الدول أمتيازات وتسهيلات غير ممنوحة سابقاً في مراكش ، وفتحت أمام حركة التجارة الأوربية عدة موانىء مثل ، تطوان وسلا والدار البيضاء وموغادور وطنجة ومازاغان والعرائش (7)، هذا الأنفتاح والتوسع التجاري كان يصب بمجملهِ لصالح التجارة الأوربية ، فقد سيطرت الشركات التجارية والملاحية الأوربية على التجارة المراكشية(8) وأصبح بأمكان التجارة الأوربية التغلغل والوصول الى المناطق الداخلية لمراكش بواسطة وكلائهم المراكشيين الذين تمتعوا بحق الحماية الذي حصل عليهِ الأوربيين ومَن هم في خدمتهم من السكان المحليين (9).

وكانت مراكش قد أقامت منذ القدم علاقات تجارية مع معظم دول البحر المتوسط . وفي العصور الوسطى والحديثة أتسعت تلك العلاقات وتطورت فأمتدت الى دول شمال وغرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية (10) .

مرتْ العلاقات المراكشية – الأوربية بمراحل مختلفة ، أتسمت في بداياتها بالطابع التجاري ، وما لبثت أن اتخذت الطابع السياسي الذي تبلور في زمنٍ قصير الى أقامة علاقات دبلوماسية متكافئة(11). غير أن أهداف الدول الأوربية كانت تصب بأتجاه الهيمنة والأستحواذ على البلاد ومقدراتها في مراحل لاحقة من خلال الحصول على أمتيازات سياسية وأقتصادية واسعة مؤطرة بمعاهدات كان سلطان مراكش مجبراً على عقدها ، لكونهِ يمثل الطرف الأضعف في تلك العلاقة ، ولا سيما أن الدول الأوربية قد أستخدمت سياسة القوة والضغط والتهديد لتحقيق ما تصبوا اليهِ من أهدافٍ في مراكش (12).

أختلفت مصالح وأهتمامات هذهِ الدول بالشأن المراكشي ولم تكن بمستوىً واحد ، فقد خضعت لحجم وشكل تلك المصالح وما يتبعها من منافع أقتصادية وتجارية ، ومردودات مالية ، ومكاسب سياسية ودبلوماسية . ويتضح من خلال البحث أن أكثر الدول أهتماما بمراكش من حيث وجهتها السياسية والأقتصادية وحسب أولوية أهتمامها ، فرنسا وأسبانيا وأنكلترا وألمانيا ومن ثم تأتي بدرجاتٍ أقل ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربية أخرى (13) .

ويعود الأهتمام الأوربي الشديد بمراكش والمنافسة المُستعرة بين دولهِ للتحكم بمصيرها ومقدراتها الى أعتبارات ومعطيات أساسية عديدة لعل في مقدمتها ، موقعها الجغرافي والستراتيجي المتميز ، لأمتلاكها واجهتين بحريتين واسعتين على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ، وتحكمها في مضيق جبل طارق الذي يعد من أكثر المضايق العالمية نشاطاً وحركة ، وتشكل موانئها الأطلسية مراكز هامة للخطوط الملاحية البحرية بأتجاه الأمريكتين . كما وتمثل محطات حيوية للدول الأستعمارية للوصول الى مستعمراتها في أفريقيا (14).

وعلى أساس ماتقدم ، فأن الدول التي تسيطر على مراكش ستحوز تأثيراً واضحاً في ميدان تنافس القوى السياسية في البحر المتوسط ، وستمتلك نصيباً وافراً في ميزان التبادل التجاري الدولي ،كما سيعطيها حيزاً هاماً للتحكم بالطرق الملاحية الدولية والمنافذ البحرية الحيوية(15).

وازاء ذلك ، يوضح البحث الأسباب الحقيقية التي أدت الى نشأة الأمتيازات الأجنبية في مراكش ومراحل تطورها . ويطرح عدة تساؤلات لعل في مقدمتها :-

- هل كانت نشأة الأمتيازات الأجنبية نتيجةً للأختلاف بين الشريعتين الأسلامية والمسيحية أم للظروف السياسية التي عصفت بمراكش بعد وفاة السلطان محمد بن عبدالله وأتساع الأطماع الأوربية للسيطرة عليها ؟
- وماهي أهم تلك الأمتيازات وكيف تشعبت وتطورت ؟
- وهل أفرزت نتائجها آثاراً سلبية على مراكش ومستقبلها السياسي والأقتصادي وعملت على الأنتقاص من سيادتها الوطنية ؟

تمثل هذه التساؤلات محور الأشكالية التي يطرحها البحث . لذا سيحاول الباحث الأجابة عن هذه التساؤلات من خلال سير البحث .

بدءاً لابد من ايضاح معنى كلمة " الأمتياز " ، وتعني هنا بيان الحقوق والتسهيلات التي منحتها الدولة المراكشية للعديد من الدول الأوربية في الجوانب الأقتصادية والدينية والقضائية لكي يتمتع بها "الأجانب" ، من مواطني تلك الدول بموجب التشريعات النافذة في مراكـــــش التي يعيشون فيها ، وعليهم في الوقت نفسه ، أحترام تلك القوانين والتشريعات وعدم أختراقها أو التجاوز عليها (16).

وبموجب العرف الدولي ، لا يتمتع الأجنبي بالحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطنون المحليون ، الاّ أن الأتفاقية الدولية الأولى للعلاقات الدبلوماسية المنبثقة عن مؤتمر فيينا لعام 1815 م كفلت للأجانب التمتع بكافة الحقوق العامة الطبيعية أسوة بالسكان المحليين مثل : حق التنقل والأقامة والسكن والأعتقاد وغيرها من الحقوق التي لا تنطوي على مساس بالتشريعات الداخلية (17)، وفي حدود القيود التي يراها المشرع المحلي في الدولة التي يقيمون فيها ، كما أنهم يتمتعون بالحقوق الخاصة وفق ما مرسوم بالأتفاقيات الثنائية (بين دولة الوافد الأجنبي والدولة التي يقيم فيها) مع مراعاة الأستثناءات التي تقتضيها مصلحة الدول على أن لا تترتب على تلك الحقوق الخاصة وبأي حالٍ من الأحوال ، حقوقاً سياسية (18).

<u>الأوضاع الداخلية :</u>

عاشت مراكش ظروفاً سياسية وعسكرية صعبة مع نهاية القرن الثامن عشر أثر وفاة السلطان محمد بن عبدالله عام 1790م بسبب الصراع الدموي على السلطة بين أولادهِ الثلاثة ، اليزيد وهشام وسليمان (19) . فأنقسم الشعب المراكشي على أثر ذلك الى ثلاثة اقسام ، فبويع ثلاثة من أبناء السلطان محمد في وقتٍ واحد ، وقامت الحرب بين الأخوة والقبائل المنضوية تحت لواء كل منهم ، استمرت ثلاثين عاماً استطاع في ختامها السلطان سليمان السيطرة على حكم مراكش عام 1822م بعد القضاء على أخوتهِ المناوئين له (20) .

الى جانب ذلك ، قامت القبائل العربية في الجنوب والشرق من مراكش ، وقبائل البربر في جبال أطلس بثورات ضد السلطان سليمان بهدف الخروج عن السلطة المركزية واعلان مناطقهم أمارات منفصلة عن السلطة المركزية (21)، وقد تطلب ذلك من السلطان وحكومتهِ تجهيز عدة حملات عسكرية للقضاء على هذهِ الثورات التي كلفت الخزينة أموالاً طائلة وكبدت مراكش عشرات الألوف من أبنائها ، وتحولت جرءاها الى دولة ضعيفة منهكة لا تقوى على مواجهة الأخطار ، وتنامي حركات الفتن الداخلية والصراع على السلطة ، فكيف بها مواجهة الأخطار الخارجية وأطماع الدول الأستعمارية ولا سيما منذ وصول المد الأستعماري الفرنسي الى حدودها الشرقية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بأحتلال الجزائر ومن ثم تونس ومصر (22). وكانت قد سبقتها أسبانيا بأحتلالها لمدينتي سبتة ومليلة الواقعتين في الشمال على ساحل البحر المتوسط ، والتواجد الأنكليزي في طنجة للسيطرة على مضيق جبل طارق لأهميتهِ التجارية والعسكرية القصوى ولكونهِ المدخل الاهم للبحر المتوسط (23).

ومما أثقل كاهل الحكومة وأضعف موقفها ، ظهور حالات التمرد والعصيان بين صفوف الجيش النظامي ، فأربك ذلك الخطط العسكرية الموضوعة للقضاء على الثورات الداخلية ومواجهة الأخطار الخارجية (24) ، فضلاً عن قيام السلطان سليمان بأجراءٍ غير معتاد إذ قام بحل الأسطول الحربي لمراكش وبيع سفنهِ الى تونس وليبيا والجزائر بدعوى تجنب الأحتكاك مع السفن الأوربية ، والقضاء على القرصنة البحرية التي كانت رائجة ، بحجة الجهاد في البحر ضد السفن المسيحية (25)، وموت الالاف من الناس بسبب أنتشار الأوبئة والأمراض والمجاعات جراء تدهور الوضع المعاشي والأقتصادي والصحي والأمني وفقدان الحكومة سيطرتها على معظم أجزاء البـــــلاد (26) .

أما العوامل الأقتصادية الصعبة التي عانت منها مراكش وكانت من الأسباب والمقدمات التي أدت الى نشوء الأمتيازات الأجنبية فيها ، هو ما أفرزتهُ الثورة الصناعية في أوربا من نتائج جعلت مراكش في أولويات مطالب الدول الصناعية ، ولا سيما أن مراكش تمثل آخر محطة أفريقية خارج النفوذ الأستعماري الدولي ، وتعد مفتاحاً للولوج الى داخل القارة الأفريقية ، في بحثها الحثيث عن الأسواق والمواد الأولية . فضلاً عن مشكلة تراكم رؤوس الأموال في أوربا مما دفع أصحابها لأستثمارها في البلدان المتخلفة ومنها مراكش التي كانت بأمس الحاجة الى طرق ومواصلات وسكك حديد ومدارس ومستشفيات ومراكز تجارية (27). وسياسة الحماية الكمركية التي لجأت اليها معظم الدول الأوربية لحماية صناعاتها الوطنية ، وبسبب سياسة الحماية هذهِ والمنافسة التجارية الشديدة ، انتهجت الدول الصناعية سياسة التغلغل الأقتصادي في مراكش تمهيداً لفرض الهيمنة الكاملة على مقدراتها الأقتصادية وبالتالي فرض ارادتها السياسية عليها ، مستغلةً بذلك أوضاعها السياسية

المتدهورة وأقتصادها المنهك ففرضت عليها العديد من المعاهدات حصلت بموجبها على مجموعه من الأمتيازات الأقتصادية والتجارية والقانونية ومايتعلق منها بالأحوال الشخصية (28).

الأختلاف في التشريع والأعتبارات السياسية :

لعل من المفيد أن نشير الى أن الدولة العثمانية كانت السباقة في موضوع منح الأمتيازات للدول الأوربية (29). وسار على منوالها سلاطين مراكش الذين كانوا في بادىء الأمر يمنحونها تسامحاً ودليلاً على الكرم ، وبهدف توثيق الروابط الأقتصادية والأجتماعية مع الدول الأخرى (30). الاّ أن الدول الأوربية استغلت هذا التسامح والكرم وجعلت منهما امتيازاً لمواطنيها مفروضاً على الدولة المراكشية فيتذرعون بهِ وقت ما شاؤوا ، لكي لا يخضع مواطنهم للسلطة المراكشية ولا لقضائها وتشريعها (31).

ظهر الأختلاف واضحاً في وجهات النظر بين المشرّعين المراكشيين وبين المسؤولين الأوربيين المعنيين في تنظيم وصياغة تلك الأمتيازات بمعاهدات ثنائية ، حيث تذهب وجهة نظر الأوربيين الى أن الأصل في نشأة هذهِ الأمتيازات هو اختلاف التشريع بين البلاد الأسلامية والبلاد المسيحية ، وما يترتب على ماتقضي بهِ الشريعة الأسلامية في السماح للمقيمين في البلاد الأسلامية من غير المسلمين بحرية ممارسة طقوسهم وشعائرهم الدينية . والصحيح هو ما ذهب اليهِ المشّرع المراكشي من أن الأختلاف في التشريعين الأسلامي والمسيحي لا يمكن أن تترتب عليهِ نشأة الأمتيازات مطلقاً ، وذلك لأن الشريعة الأسلامية واضحة في هذا الجانب ، إذ لا تسمح بخضوع المسلم لقضاء وتشريعات غير المسلم بأي حالٍ من الأحوال ، لأن في ذلك أمتيازاً لغير المسلم على المسلم وهذا ما تنفيهِ وترفضه الشريعة الأسلامية رفضاً قاطعاً (32)، ولو أُتبعت الشريعة الأسلامية وطُبقت على وجهها الصحيح ، على المسلمين وغير المسلمين ، لما ظهرت الدعوة لنشوء الأمتيازات الأجنبية ، ولما أستطاعت الدول الأوربية أن تفرض ارادتها السياسية على حكام مراكش وتجبرهم على منح الرعايا الأوربيين امتيازاتٍ عديدة ساوت بينهم وبين المواطنين المحليين ، وفي مواطن أخرى أصبح الأجنبي يتمتع بحقوقٍ أكبر ، هو ومن معه من الحمايات أي العاملين بخدمتهِ من المراكشيين ،من أبناء مراكش أنفسهم (33). كان سعي الدول الأوربية متواصلاً للحصول على تسهيلات وأمتيازاتٍ واسعة لمواطنيها من سلطان مراكش، وأصبح التنافس واضحاً بين هذهِ الدول من أجل أمتياز مواطنيها في مراكش على مواطني الدول الأخرى ، وكلما حصلت أحداها على أمتيازٍ ما ، سعت الأخريات للحصول على أمتيازٍ مثلهِ وربما أكبر منه . وحقيقة الأمر ، أن جميع الدول كانت تسعى للوصول الى نتيجةٍ واحدةٍ هي حماية مواطنيها وضمان مصالحهم ، وأمتيازهم على أهل مراكش تمهيداً لفرض هيمنتها الأقتصادية عليها والسيطرة على قرارها السياسي (34).

تعد مبادىء الشريعة الأسلامية قانوناً دينياً قابلاً للتطبيق ، تسري بنودهِ على المسلمين وغير المسلمين بناءاً على مبدأ التسامح الديني الذي كانت تطبقه مراكش مع معتنقي الديانات الأخرى سواءاً أكانوا من مواطنيها أم من الأجانب الوافدين . وعلى أساس ذلك ، فهي تسمح للأجنبي أن يتقاضى وفق ما جاء بقوانين بلادهِ في مراكش ، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والميراث على وجه التحديد . وفي الوقتِ نفسه ، لا تسمح لمواطنيها من المسلمين أن يتقاضوا وفق ما ورد بقوانين الدول الأخرى في حالة أنتقالهم اليها ، بل تقضي بالخضوع للقوانين المراكشية المستندة الى الشريعة الأسلامية (35).

نظمت مراكش علاقتها مع الذميين ، وهم من مواطنيها غير المسلمين (يهود ومسيحيين) على التعاهد بين الطرفين ، تتعهد فيهِ الدولة بحفظ أرواحهم وأموالهم وممتلكاتهم وأعمالهم والسماح لهم بممارسة طقوسهم الدينية بحرية تامة ، وعليهم في مقابل ذلك دفع الجزية . أما المستأمنين ، وهم المقيمون الأجانب ، اذ ينظم وجودهم في مراكش على التعاهد أيضاً ، وعادةً مايكون مكتوباً ومهوراً ومحدداً بسنة قابلة للتجديد ، ولما كانت أقامتهم مؤقتة لذلك عدّوا ضيوفاً مستأمنين ومعفون من التكاليف ولا سيما المالية منها ، ويُمنحون الحرية في أختيار السكن والأقامة والعمل والتنقل والعبادة (36).

وتتلخص مسألة التقاضي في فض المنازعات في مراكش على أربعة حالات ، الأولى اذا كان النزاع بين المسلمين وحدهم ، يكون القاضي المسلم هو المختص بالفصلِ فيهِ . والثانية اذا كان النزاع بين مسلم وآخر غير مسلم فيعرضون أمام قاضي المسلمين للبْت في نزاعهم ، وذلك لأن الشريعة الأسلامية لا تجيز أن يُمثل المسلم أمام قاضٍ غير مسلم . والثالثة اذا حدث النزاع بين غير المسلمين وحدهم ، فيترك الفصل فيهِ لما تقضي بهِ ديانة المتخاصمين اذا كان موضوع النزاع دينياً محضاً . والرابعة اذا جرى النزاع بين غير المسلمين وحدهم في غير المسائل الدينية فيجوز للقاضي المسلم أن يعين حَكَم من ديانة المتنازعين وأن يترك له الفصل فيما تنازعوا فيهِ . هذا ماجرت عليهِ الأعراف في التقاضي وفض المنازعات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين في مراكش (37).

ومن المهم أن نذكر ، أن السلطة المراكشية لم تجعل من الحَكَم بين الذميين أو المستأمنين قاضياً على الأطلاق ، لأن في ذلك تجاوزاً على القضاء وسيادة الدولة ، ومخالفة شرعية صريحة لكون الحَكَم ليس قاضياً وفق مبادىء الشريعة الأسلامية . ويعين الحَكَم لمرةٍ واحدةٍ أو ربما لمرتين ولكلِ قضيةٍ حَكَمها ، فلا يجوز والحال هكذا ، عَد الحَكَمَ قاضياً بأي شكلٍ من الأشكال أو أن يسري على عملهِ ما يسري على عملِ القاضي (38) .

عملت الدولة المراكشية على التسامح مع مواطنيها من اليهود والمسيحيين ، والأجانب الوافدين ، بمنحهم الحق في التمتع ببعض الحقوق الخاصة والعامة التي تقع في نطاق مُحددات قواعد الشريعة

الأسلامية وعلى أن يكون رعاياها وجميع الأجانب الموجودين في بلادها خاضعين لقوانينها وتشريعاتها ، والتأكيد على عدم المساس بحقها في فرض سيادتها على الجميع (39).

لذلك يمكننا القول ومن خلال ماتقدم ، أن مبادىء الشريعة الأسلامية قابلةً للتطبيق على غير المسلمين من الذميين والمستأمنين من غير أن تُثلم أيٍ من حقوقهم الدينية أو المدنية مثلما هي قابلةً للتطبيق على المسلمين . وبغية تحقيق مآربها الأستعمارية ، لجأت الدول الأوربية الى استغلال مبدأ الشريعة الأسلامية المبني على التسامح مع الذميين والمستأمنين وفسح المجال أمامهم من قِبل القضاء المراكشي بأتخاذ حكماً لحلْ منازعاتهم المدنية بالأدعاء بأن هناك أختلافاً واضحاً بين التشريعين الأسلامي والمسيحي (40). وأوردّوا بعض الأدلة غير الصحيحة على ذلك ، ومنها أن الشريعة الأسلامية لا تطبق الاّ على المسلمين بدليل أن السلطة المراكشية تَركت غير المسلمين لأدارة شؤونهم الدينية ، وعلى هذا الأساس أقام اليهود محاكمهم الخاصة (41). ولو لم يكن الأختلاف بين التشريعين الأسلامي والمسيحي قائماً لما تَرَكَ القضاء المراكشي الذميين والمستآمنين يتقاضون حسب ما جاء في تشريعاتهم الدينية الخاصة (42) . ولو كان بأمكان مبادىء الشريعة الأسلامية أستيعاب ما يستجد من قضايا مدنية تتعلق بالذميين والمستآمنين من أصحاب الديانات الأخرى لمّا لجأت الى السماح بتعيين حَكَم منهم للفصلِ في مثل هذهِ القضايا (43) . وأصروا على أن الحَكَم المُعين – وان لم يكن قاضياً – فهو بمنزلة القاضي ويسري عليهِ ما يسري على القاضي ، وفي ذلك تجني وسلب واضح لحقوق وألتزامات القضاء المراكشي (44) .

وعلى أساسِ ماتقدم ، وجدنا أن هذهِ الأمتيازات لم يكن أساسها الأختلاف في الدين والحضارة والنظم ، وأن الأختلاف بين التشريعين الأسلامي والمسيحي لا يمكن أن يترتب عليهِ نشوء الأمتيازات ، وانما ظهر نظام الأمتيازات الأجنبية بعد أن خرجت مسألة تنظيم العلاقة ما بين الأجانب والدولة المراكشية من النطاق القانوني الى النطاق السياسي الذي تبلور فيما بعد بمعاهدات ثنائية ، كانت وليدةً للظروف السياسية والأقتصادية الصعبة والمعقدة التي عاشتها مراكش آبان تلك الفترة (45). ومما ساعد الدول الأوربية على فرض ما ترغب من أمتيازاتٍ على السلطة المراكشية هو ما احتوته التشريعات الداخلية من ثغرات قانونية ولغوية فتحت الباب واسعاً أمام الأجانب للمحاججة والولوج منها الى حيث تحقيق ما تصبوا اليهِ من أهداف (46) .

المعاهدات الدولية :

تمتع الأجانب الوافدين الى مراكش منذ نهاية القرن الثامن عشر بأمتيازاتٍ كبيرة تضمنتها معاهداتٍ دولية عُقدت بين مراكش والدول الأوربية المهتمة بالشأن المراكشي ، وقد مثلت هذهِ المعاهدات قيوداً خطيرة على السيادة الوطنية لمراكش ، وعلى حرية قرارها السياسي ، وحدّتْ من

نموها الاقتصادي ، وأربكت النسيج الأجتماعي من خلال التجنيس وتوسيع قاعدة الحمايات (47). وقد عجزت التشريعات الداخلية في مراكش عن مواجهة هذهِ الأمتيازات أو الحد من تأثيراتها السلبية على البلاد ، لقصورها البيّن من حيث الصياغة القانونية واللغوية من جانب ، وخلو تلك التشريعات من الكثير من اللوائح القانونية التي تكمل بعضها البعض ولا تترك ثغرات قانونية تستخدم من قِبل الدول الأخرى للطعن والمس بالسيادة الوطنية من جانبٍ آخر ، و لا سيما أن تلك الأمتيازات كانت تتعارض فقهياً وقانونياً مع مبادىء الشريعة الأسلامية (48).

أقامت مراكش علاقات ودية مع الدول الأوربية وحوض البحر المتوسط منذ العصور الوسطى ، توزعت بين التجارة وتبادل الأسرى والحد من أضرار القرصنة البحرية ولم تتناول المسائل السياسية ، وكان للتجار الفرنسيين والأيطاليين نشاط تجاري واسع مع مراكش (49). فجرى أول اتصال رسمي بين فرنسا ومراكش عام 1533 م في عهد فرانسوا الأول (1515 – 1547 م). وتم مع حكام الدولة الوطاسية (1472 – 1549 م) في أواخر أيام حكمهم . فقد حصلت بعثة فرانسوا الأول على وعود هامة وتعهدات بأقامة علاقات تجارية بين الطرفين وعلى تسهيلات لصالح البحرية الفرنسية (50) . واستمرت علاقات فرنسا بالتطور مع الدولة السعدية (1549 – 1666 م) ، فسمحت مراكش بأقامة القناصل الفرنسيين لتسهيل التجارة الفرنسية ، ولجوء السفن الفرنسية الى الموانىء المراكشية ، وتحرير الأسرى الفرنسيين في مراكش ، وكان أغلبهم من القراصنة المحتجزين ، ومنع القراصنة المراكشيين من الأعتداء على الرعايا الفرنسيين وعلى ممتلكاتهم (51) . وقد جرى التفاهم بين الطرفين على أن تقوم فرنسا بالمثل تجاه مراكش ورعاياها ، غير أن ذلك التفاهم لم يرقَ الى مستوى المعاهدة أو الأتفاقية (52).

وفي عام 1631 م، عَقَدَ وزير فرنسا الأول الكاردينال ريشيليو (1614 – 1642 م) معاهدة مع مراكش على غرار المعاهدة الفرنسية – العثمانية لعام 1536 م (53) . فقد تضمنت منح التجار الفرنسيين الحرية في دخول الموانىء المراكشية وحرية البيع والشراء مقابل دفع الرسوم المقررة البالغة عشرة بالمائة ، كما تسمح للسفن الفرنسية بالتزود بالمؤون والماء من الموانىء المراكشية ، والسماح بأقامة القناصل الفرنسيين الذين لهم الحق في التوسط بين المراكشيين والفرنسيين في المسائل المتعلقة بالتجارة ، ومنحوا كذلك حق الفصل في الدعاوى التي تحصل بين الرعايا الفرنسيين أنفسهم(54) . وقد سجل ذلك الحق بداية لمطالب أوربية كثيرة ، وفي الحقيقة كانت أول مؤشر سلبي على استفحال أمر الأمتيازات الأجنبية في مراكش (55) . كما مُنح الفرنسيين حرية ممارسة شعائرهم الدينية ، وأعطيت الراية الفرنسية أمتيازاً خاصاً ، يسمح بموجبهِ لكافة السفن الأوربية التي تدخل

الموانىء المراكشية حاملةً الراية الفرنسية حق المعاملة كالسفن الفرنسية نفسها ، وبالمقابل تعهدت فرنسا بمعاملة الرعايا والسفن المراكشية نفس المعاملة في الموانىء الفرنسية (56).

وخلال المدة الواقعة بين عامي 1693 م و 1797 م أبرمت مراكش عدة معاهدات مع العديد من الدول الأوربية نُظمت على أساسها حقوق وأقامة الأجانب المقيمين في مراكش الى جانب مسائل تجارية وبحرية دون أن يؤدي ذلك الى نشوء أي أمتيازات أو يترتب إزاءها تنازلات من مراكش أو حقوق للأجانب الموجودين على أراضيها تمس سيادتها الوطنية أو تتعارض مع تعاليم ومبادىء الشريعة الأسلامية (57).

معاهدة سان جرمان لعام 1693 م :

كانت أول معاهدة اشتملت في بعض نصوصها على تنظيم أقامة الأجانب في مراكش ، هي معاهدة سان جرمان التي عقدت عام 1693م ، بين السلطان اسماعيل بن الشريف (1672 – 1727م) وملك فرنسا لويس الرابع عشر(1661–1715م) (58) . فلم تخرج في أيٍ من بنودها عن الشريعة الأسلامية ، واعترفت فقط للمستآمنين من رعايا فرنسا في مراكش ، بحق الأقامة والتنقل والعبادة والتجارة وحماية أنفسهم وأموالهم ، وتركت لهم الحق في فصل المنازعات التي تقع بينهم بما يتعلق بأمور الأحوال الشخصية وبعض المعاملات المدنية (59). أما جميع القضايا الجنائية التي تقع فيما بينهم وبين السكان المحليين أو تلك التي تقع فيما بينهم وبين بعض فقد بقيت من أختصاص السلطة القضائية والأمنية المراكشية وحدها ، وأجازت المعاهدة للقنصل الفرنسي أن يحضر المحاكمة للدفاع عن مواطنيهِ أمام المحاكم الوطنية اذا كان النزاع بين مراكشي وفرنسي (60). كما نصت على أن للرعايا المراكشيين التمتع بنفس تلك الحقوق في فرنسا على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ، وذلك يعني ، أن هنالك تبادل في الحقوق والألتزامات بين الطرفين ، وأن حقوقهما متساوية كل لدى الطرف الآخر ، مما ينفي تماماً وجود أمتياز لفرنسا في مراكش ضمن بنود معاهدة سان جرمان (61).

معاهدة سردينيا لعام 1731 م :

بعد وفاة السلطان اسماعيل توالى على عرش مراكش بعض أبنائهِ . ففي عهد أبنهِ السلطان عبدالله بن اسماعيل (1727 – 1749 م) عقدت مراكش معاهدة مع مملكة سردينيا عام 1731 م ، أقتبست معظم نصوصها من معاهدة سان جرمان ، ولم تخرج عن المبادىء التي أبرمت على أساسها تلك المعاهدة (62). الاّ أن معاهدة سردينيا تضمنت أضافة بندٍ واحد يتعلق بتبادل الأسرى لدى الطرفين . وذلك أيضاً لا يمثل امتيازاً لسردينيا في مراكش بأي حالٍ من الأحوال (63).

معاهدة عام 1767 م مع فرنسا :

وفي عهد السلطان محمد بن عبدالله (1757 – 1790 م) عقدت مراكش عدة معاهدات مع بعض دول أوربا تتعلق بتنظيم أقامة الأجانب على أراضيها . فقد سعت فرنسا الى توجيه سياستها وتركيز اهتمامها على البحر المتوسط وشمال أفريقيا ولا سيما بعد أن فقدت الكثير من المواقع الأستعمارية حول العالم (64).فعمدت الى تسوية موقعها مع مراكش بعد حادثة مدينتي سلا والعرائش، حينها حاول الأسطول الفرنسي في عام 1766 م التعرض للمدن المراكشية اعتراضاً على دفع الجزية السنوية التي تفرضها مراكش على السفن التجارية التي تمر بالقربِ من شواطئها ، أما نقداً أو سلاحاً وذخيرة ، مقابل مرور سفنها في أمنٍ وسلام ، وكانت جميع الدول الأوربية قد قبلت بدفع الجزية السنوية بما فيها انكلترا ودولاً أخرى من خارج المنظومة الأوربية (65).وكان الأسطول الفرنسي قد قصف مدينة سلا بالقنابل وأنزل ألف جندي لأحتلال مدينة العرائش في محاولةٍ لأحتلال المدينة ، الاّ أن الجيش المراكشي أستطاع أن يقضي على الحملة الفرنسية وأن يقتل الكثير منهم وأن يأسر عدداً منهم قبل فرار الباقين . وعلى أثر ذلك ، اضطرت فرنسا الى توقيع معاهدة أمان مع السلطان محمد بن عبدالله عام 1767 م (66). وقد تضمنت معاهدة 1767 م جميع البنود التي وردت في الأتفاقية التي عقدت عام 1693 م بين السلطان اسماعيل بن الشريف ولويس الرابع عشر ، فقد نصت المادة الأولى من هذهِ المعاهدة على مايأتي :" يُؤسس هذا الصلح ويُبرم على ما أبُرمت عليهِ المصالحة بين السلطان الأعظم مولانا اسماعيل وبين سلطان الفرنسيس لويس الرابع عشر" (67). كما منحت القناصل الفرنسيين الأفضلية على القناصل الآخرين ، واعطاءهم الحق في التصرف في الأرث الذي يتركه الرعايا الفرنسيون في مراكش ، وأعطي هذا الحق لكونهِ من المسائل المرتبطة بالشؤون الدينية، ومن باب أولى ، التسامح في تركهِ للذميين والمستآمنين (68). ومُنح التجار الفرنسيين تسهيلات تجارية وأمتيازاتٍ خاصة ، ومن ذلك مانصت عليهِ المادة الخامسة من المعاهدة : " ان التجار الفرنسيون يستطيعون أن يخرجوا من مراكش ، وبدون رسوم ، البضائع التي جلبوها والتي لم يجدوا لها مشترياً " . وما نصت عليهِ المادة السابعة من المعاهدة : " اذا مَنَحَ السلطان احدى الأمم تفضيلاً أو أمتيازاً فأن للفرنسيين أن يتمتعوا بنفسِ ذلك الأمتياز " (69). وفيما يتعلق بالسكان المحليين ممن هم في خدمة القناصل من سكرتيرين ومترجمين ووكلاء وخدم وحراس أو غيرهم فقد نصت المادة الحادية عشر على : " فلا يمنعون من القيام بوظائفهم ويعفون من أي ضريبة أو تبعاتٍ ماديةٍ أو معنوية " (70). وكانت هذهِ المادة الأساس الذي استندت عليهِ المطالب الفرنسية والأوربية لفرض نظام الحماية الذي سينظم فيما بعد في معاهدة عام 1863 م (71).

معاهدة عام 1767 م مع أسبانيا :

تهيأت الظروف السياسية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، لأنهاء المشاكل القائمة بين مراكش واسبانيا وتحسين العلاقات وأنهاء حالة الحربِ بينهما بسبب أحتلال أسبانيا مدينتي سبتة ومليلة . وكانت اسبانيا راغبة في تلك الأثناء بالتخلي عن هاتين المدينتين لمراكش مقابل الحصول على بعض الأمتيازات الأقتصادية . من جانبهِ ، رحب السلطان محمد بن عبدالله بذلك ، ولا سيما أنه كان عازماً على تحرير الأسرى المسلمين لدى أسبانيا وتطوير العلاقات التجارية معها (72).

جرت مشاورات ودّية بين شارل الثالث (1759–1788م) ، ملك اسبانيا ، والسلطان محمد بن عبدالله ، انتهت بأبرام معاهدة صلح بين الطرفين عام 1767 م ، تضمنت نصوصها ، الأتفاق على تبادل الأسرى ، وأقامة صلح دائم بينهما في البرِ والبحر ، وعلى حرية التجارة في موانىء البلدين ، كما نصت على اقامة قنصل عام اسباني في مراكش ، وتعيين نائب قنصل فـــي الموانىء المراكشية ، ومنح القنصل الأسباني حق القضاء في رعاياه في مراكش بأستثناء المسائل الجنائية ، كما حصلت اسبانيا على حق احتكار الصيد على طول سواحل مراكش الأطلسية ، من أغادير حتى الشمال مقابل تعويضات مالية تدفع الى السلطة المراكشية (73).

كما توصلت الدولتان الى اتفاق اضافي تم امضاؤه عام 1780 م حصل بموجبه الأسبان على امتيازات تجارية جديدة في مراكش . وقضى هذا الأتفاق بوضع تسوية سلمية لبعض أوجه الخلافات المتعددة بينهما حول مدينة سبتة ، ومنح الأسبان بموجبهِ ، حق الأقامة والتملك ونقل ملكية العقارات في مراكش ، ومقابل هذهِ الأمتيازات ، حصلت مراكش على بعض التسهيلات التجارية وأن يستوفى من التجار المراكشيين في ميناء قادس الأسباني ، رسوماً كالتي تستوفى من تجار الأمم الأكثر رعاية(74).

اتفاقيات بين مراكش وعدة دول أوربية :

تبنى السلطان محمد بن عبدالله سياسة الأنفتاح على الدول الأوربية لتقوية علاقات بلادهِ مع هذهِ الدول لما توفره من مردوداتٍ تجارية ومالية كبيرة تنعش الأقتصاد المراكشي وتساهم في تطوير مواردهِ بما يعود بالنفعِ على السكان ويرفع من مستواهم المعاشي والصحي والتعـــليمي ، إذ أن الأزدهار الأقتصادي المنشود سوف يُبعد الجوع والأمراض والجهل عنهم (75). لذلك سعى طوال سنوات حكمهِ الى عقد اتفاقيات تجارية وأمنية مع كل من السويد والدانمارك والبرتغال وايطاليا والنمسا – المجر وهولندا وبلجيكا وسويسرا وروسيا . وكانت جميع هذهِ الأتفاقيات مقتبسة عن المعاهدة المراكشية – الفرنسية لعام 1767 م ، حصلت بموجبها هذهِ الدول على العديد من التسهيلات والأمتيازات التجارية ، والتزمت مقابل ذلك بدفع الجزية السنوية الى سلطان مراكش والتي كانت

تتراوح بين عشرين ألف وخمسة وعشرين ألف ريال مراكشي أو مايعادلها من الأسلحة والذخائر(76). ومن الملاحظ على هذهِ الأتفاقيات ورود بعض البنود فيها التي تتطرق الى تنظيم حالة الوافدين الأجانب من رعايا تلك الدول . الاّ أنها لم ترتق في صياغتها أو في الأسباب التي دعت الى تضمينها تلك الأتفاقيات الى درجة عدّها من الأمتيازات (77).

اقترح الكونغرس الأمريكي عام 1786 م عقد معاهدة صداقة وتجارة مع مراكش ، فرحب السلطان محمد بن عبدالله بذلك ووقعت المعاهدة على غرار المعاهدة الفرنسية لعام 1767 م ، حيث وافقت الحكومة الأمريكية على دفع ضريبة المرور والحماية التي سيوفرها الأسطول المراكشي للسفن الأمريكية عند مرورها بالقرب من الشواطىء المراكشية (78).

معاهدة عام 1797 م مع اسبانيا :

بعد وفاة السلطان محمد بن عبدالله عام 1790 م ، مَرَتْ مراكش بظروفٍ سياسيةٍ صعبة بسبب صراع أبنائهِ على السلطة ، وحتى بعد أن استقر الأمر لأبنهِ سليمان (1792– 1822 م) استمر الصراع الدموي بين الأخوة ومن ثم بين القبائل الذي راح ضحيته الآلاف من الناس ، وكلف الخزينة أموالاً طائلة وزرع الخراب والدمار في طول البلاد وعرضها . وفقدت مراكش جراء ذلك ، الكثير من هيبتها وقوتها السياسية والأقتصادية ، وتفاقمت الأطماع الأوربية للأستحواذ على مقدراتها ، وأصبح التنافس الأوربي شديداً ومكشوفاً للحصول على موطىء قدم فيها ، وعلى أكبرِ قَدَرٍ ممكن من التسهيلات والأمتيازات (79).

بفضل هذهِ الظروف ، تمكنت اسبانيا من أن تفرض على السلطان سليمان معاهدة صلح وأمان عام 1797 م ، وقد كانت تأكيداً على معاهدة عام 1767 م ، وأضيفت اليها العديد من التسهيلات التجارية ، كما تضمنت في بعض بنودها حقوقاً وأمتيازات جديدة للرعايا الأسبان في مراكش (80). ولكن الأمتياز الأخطر في هذهِ المعاهدة ، البند الذي نص على :" أن المنازعات التي تنشأ بين مراكشي واسباني في الأراضي المراكشية يحَدَد اختصاص القضاء فيها بناءً على قاعدة (المدعي يتبع المدَعى عليهِ الى محكمتِهِ". وذلك يعني ، اذا كان المدعي مراكشياً فعليهِ أن يرفع دعواه أمام القنصل الأسباني، وأن يقبل في الوقتِ نفسه ، الخضوع للقانون الأسباني وما يقضي بهِ القنصل من قرارات (81). وتعد قاعدة " المدعي يتبع المدَعى عليهِ الى محكمتهِ" امتيازاً خطيراً لاسبانيا ومخالفة صريحة لمبادىء الشريعة الأسلامية ، وتجاوزاً على القضاء والتشريعات الداخلية ، وانتقاصاً للسيادةِ الوطنية ، وبذلك يكون السلطان سليمان ، قد وضع حجر الأساس لنشأة الأمتيازات الأجنبية في بلادهِ (82) .

ان تطبيق قاعدة " المدعي يتبع المدَعى عليهِ الى محكمتهِ " على مواطني مراكش في حالة وقوع نزاع بينهم وبين الرعايا الأسبان ، من شأنهِ تقديم المراكشي المسلم الى محكمة غير اسلامية ، ولقاض

اجنبي غير مسلم ، واخضاعهِ لقانون أجنبي داخل بلادهِ . وهذا في الحقيقة ، يعد أول أمتياز قضائي وتشريعي حصلَ عليهِ الأسبان في مراكش ثم توالت بعد ذلك أمتيازاتٍ أخرى تسابقت الدول الأوربية للحصول عليها الواحدة تلو الأخرى (83).

السلطان عبد الرحمن بن هشام (1822 – 1859 م) :

تولى العرش السلطان عبد الرحمن بن هشام (1822 – 1859م) بعد وفاة عمهِ سليمان ، الذي تركَ له بلداً منهكاً وضعيفاً في النواحي الأقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية . فقد حاول السلطان الجديد أن يعيد بناء الأقتصاد بوضع أسس لمشاريع أقتصادية واسعة ، وأن ينشر الأمن من خلال كسب ود القبائل والشخصيات الخارجة عن السلطة المركزية ، وفي بعض الأحيان ، كان يلجأ الى استخدام القوة العسكرية لأخضاعها ، وبذل جهوداً كبيرة في اعادة بناء القوات النظامية ولا سيما البحرية وتهيأتها لمهام المحافظة على الأمن والنظام الداخلي وحماية البلاد من العدوان الخارجي(84).

معاهدة سردينيا لعام 1824 م :

كانت مملكة سردينيا قد طالبت السلطان عبد الرحمن بن هشام أثر توليهِ الحكم بعقد معاهدة جديدة تتضمن منحها امتيازاً جديداً يقوم على أساس قاعدة " المدعي يتبع المدعَى عليهِ الى محكمتِهِ " . فأستجاب السلطان وأبرم المعاهدة مع مملكة سردينيا عام 1824 م ، تضمنت تأكيداً على ماورد في معاهدة عام 1731 م ، وكافة الأمتيازات التي حصلت عليها الدول الأخرى ومن ضمنها البند المتعلق بقانون" المدعي يتبع المدعَى عليهِ الى محكمتهِ " (85). وقد آلَتْ الحقوق المترتبة جراء المعاهدات المعقودة مع سردينيا الى مملكة ايطاليا بعد تحقيق وحدتها عام 1870 م (86) .

معاهدة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1836 م :

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية الرغبة في عقد معاهدة جديدة مع مراكش تتضمن أمتيازاً جديداً يقوم على أساس قاعدة "المدعي يتبع المدَعَى عليهِ الى محكمتهِ " . فوافق السلطان عبد الرحمن بن هشام على ذلك ، وجرت مفاوضات مطولة بين الطرفين أنتهت بتوقيع معاهدة عام 1836 م ، اعترفت بموجبها مراكش بشمول الرعايا الأمريكيين المقيمين في مراكش بقاعدة " المدعي يتبع المدَعَى عليهِ الى محكمتِهِ " . وتم التأكيد فيها على بنود المعاهدة الموقعة بين البلدين عام 1786 م (87). وفي سابقةٍ خطيرة ، تضمنت المعاهدة بنداً ينص على اعطاء الحق للقنصل الأمريكي في مراكش بالأستعانة برجال الأمن المحليين (الشرطة المراكشية) لتنفيذ أحكامهِ القضائية ، وبنداً آخر أجاز للتجار الأمريكيين بتعيين وكلاء ومترجمين وحراس وخدم لهم من السكان المحليين ، على الرغم من ضعف التبادل التجاري الأمريكي مع مراكش ، اذ لم يكن رجال الأعمال الأمريكيين ميّالين الى اقامة

علاقات تجارية مع شمال أفريقيا ، وانما كانت أنظارهم ترنو الى مصر والحجاز والخليج العربي وأمريكا الوسطى واللاتينية (88) .

تداعيات معركة وادي آيسلي عام 1842 م :

ان الظروف السياسية الأقليمية (89)، فرضت على مراكش أن تكون طرفاً في الصراع الأستعماري لأحتلال الشمال الأفريقي ، فوجدت نفسها مرغمةً على الحرب ومواجهة الجيش الفرنسي على حدودها الشرقية ، في معركة وادي آيسلي عام 1844 م التي هزم فيها الجيش المراكشي (90). أسفرت معركة وادي آيسلي عن قبول السلطان عبد الرحمن بن هشام بالشروط التي فرضتها فرنسا ، ووقعت الأتفاقية في عام 1844 م ، وقد نصت على : سحب جيش مراكش من مناطق الحدود مع الجزائر ، وتحديد عدد القوات المراكشية في وجدة ، ومعاقبة القبائل التي ساندت الأمير عبد القادر ضد القوات الفرنسية ، الذي عدته خارجاً عن القانون وألزمت السلطان بالقبضِ عليهِ أو طردهِ من البلاد(91). كما مُنحت فرنسا أمتيازات الأمة الأكثر رعاية في مراكش ، وقبول السلطان مبدئياً بأبرام اتفاقيتين مع فرنسا ، الأولى لتحديد وتخطيط الحدود الجزائرية – المراكشية ، والثانية اتفاقية تجارية تحصل فرنسا بموجبها على امتيازاتٍ جديدة (92).ويمنح القناصل الفرنسيين في مراكش بموجبها حق الفصل في جميع المنازعات التي تحصل بين الرعايا الفرنسيين وبعضهم ، أو بين الرعايا الفرنسيين والمراكشيين ، وفق مبدأ " المدعي يتبع المدعَى عليهِ الى محكمتهِ ". (93). وقد استطاعت الدول الأوربية الأخرى أن تحصل على امتيازاتٍ شبيهة بالتي حصلت عليها فرنسا بعد هزيمة مراكش في وادي آيسلي ، وخطت خطوات واسعة في فرض ارادتها على السلطات المراكشية للحصول على امتيازاتٍ أخرى (94). وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ازدادت حدة التنافس الأوربي في مراكش ، وبلغ حداً لم تألفه سابقاً العلاقات المراكشية – الأوربية ، فقد سعتْ كل من هذهِ الدول بأستخدام وسائل شتى للحصول على أكبر عدد من الأمتيازات ، وكانت في الوقت نفسه ، تحاول جاهدة منع الدول الأخرى من الحصول على تلك الأمتيازات أو تنفرد بأمتياز أكثر منها (95). فقد كانت فرنسا تعد نفسها الأولّى من غيرها في الحصول على الأمتيازات في مراكش لأعتبارات سياسية و لا سيما بعد احتلالها الجزائر (96). وكانت أسبانيا تطالب بتفضيلها على الدول الأخرى لكونها من دول المحيط الأقليمي ولديها ممتلكات في مدينتي سبتة ومليلة (97). كما كانت انكلترا تطالب بمعاملة خاصة ، وامتيازات أوسع ، نظراً لوجودها في جبل طارق ، المطل على أهم ممر في الطريق المؤدي الى امبراطوريتها في الشرق ، لذلك دأبت على منع أية دولة منافسة لها في المجال الأستعماري من الحصول على موطىء قدم قريباً من هذا الطريق الحيوي ولا سيما في طنجة (98). هكذا اذن بدأ الصراع الأستعماري على مراكش ، وازداد حدةً بمرور الوقت وأخذ منحىً جديداً بأتجاه أستعمار هذهِ البلاد أو فرض الحماية عليها .

معاهدة انكلترا لعام 1856 م :

توصل الوزير المفوض البريطاني ، درموندهاي ، عام 1856 م الى اقناع السلطان عبد الرحمن بن هشام ، بعقد معاهدة مع بلادهِ ، اشتملت على جميع الأمتيازات التي منحت للرعايا الأجانب المقيمين في مراكش التي تضمنتها معاهدات سابقة (99). فقد منحت بريطانيا امتياز الأمة الأكثر رعاية ، وحصل القنصل العام البريطاني على صلاحيات قضائية واسعة ولا سيما تلك المتمثلة بالفصل في المنازعات بين رعاياه والسكان المحليين وفق قاعدة " المدعي يتبع المدعَى عليهِ الى محكمتهِ " ، وأن للوزير المفوض البريطاني الحق في تعيين عدد غير محدد من المترجمين والحراس والخدم من المراكشيين أو غيرهم ، وله الصلاحية في أختيار نواب عنه في جميع موانىء البلاد ونقاط الحدود البرية ، ويحق لكل منهم أن يعتمد لخدمتهِ مترجم وحارس وخادمين ، على أن يعفى جميع هؤلاء العاملين المحليين من دفع الضرائب ، والتكاليف الأخرى المفروضة على أهل البلاد . كما نصت المعاهدة على حق الرعايا البريطانيين في التمتع بهذهِ الأمتيازات سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهوداً (100). تضمنت المعاهدة كذلك ، الغاء الأحتكار الحكومي على الأستيراد ، وأصبح الأشراف الحكومي بموجبها محصوراً بأستيراد الكبريت والأسلحة والذخائر ، كما حددّت الرسوم الكمركية ، بحيث لا يتجاوز حدها الأعلى عن (10 %) من قيمة البضائع المستوردة ، ورسوم كمركية أخرى غير ثابتة (حسب نوع البضاعة) تفرض على البضائع المصدرة . وحصلت بريطانيا على حق استيراد عدد كبير من المنتجات الزراعية . وقد ساعد ابرام هذهِ المعاهدة على توسع التجارة البريطانية التي استحوذت على ثلثي التجارة المراكشية واحتفظت بمركزها الأول تجارياً معها (101) .

هكذا بدأت بالظهور مجموعة الرعايا المحميين (السكان المحليين العاملين بخدمة الأجانب) ، الذين كانوا نتاجاً لضعف السلطة المحلية ، وتكالب القوى الأوربية لأستحصال ما أمكنها من الأمتيازات والتسهيلات لرعاياها في مراكش . ولعل أغرب ما اشتمل عليهِ نظام الأمتيازات الأجنبية بشكلٍ عام هو عدم خضوع الرعايا الأجانب ومن يشترك معهم في خصومة ما لسلطة القضاء والتشريع المحليين . انما يخضعون لقضاءٍ وتشريعٍ أجنبيين على الأراضي المراكشية . وتفاقم الأمر سوءاً ، حين قضت لوائح الأمتيازات بتمييز مواطن مراكشي على آخر لمجرد أنه من " المحميين " العاملين بخدمة الأجانب ، والمتمتع بالحماية منهم ، يعفى من الضرائب المحلية ولا يخضع للقضاء المحلي (102).

صلح تطوان 1860 م :

في عام 1859م ، جرت احتكاكات بين الحاميات المراكشية والاسبانية على مشارف مدينة سبتة، وكان سبب ذلك ، ان الاسبان هدموا مركز حراستهم الخشبي واعادوا بناؤه بالحجر ، فاعترضت

القبائل العربية على ذلك ، وهدموا البناء الجديد ، وانزلوا العلم الاسباني (103) . وفي تلك الاثناء ، توفي السلطان عبدالرحمن ، واعتلى العرش ابنه السلطان محمد بن عبدالرحمن (1859 – 1873 م) الذي واجه منذ توليته ِ بعض الاضطرابات الداخلية (104) . وقد كانت فكرة قيام الحرب ملائمة لكافة الاوساط الاسبانية ، فقد وجدت فيها الحكومة فرصة لاشغال الناس بعيداً عن الاخفاقات والمشاكل الداخلية ، ورحبت فيها الاحزاب السياسية لاختبار قدرة الحكومة والجيش على ادارة الازمات والصراعات الخارجية ، وروجت لها الاوساط الرسمية والدينية ، واعتبرها رجال الكنيسة الاسبانية الكاثوليكية امتداداً طبيعياً لحروب الاسترداد ، وطالبوا بضم مدينة تطوان وكل الشمال الغربي من افريقيا الى اسبانيا (105) .

تطور النزاع الى قيام حرب بين البلدين ، واستطاع الجيش الاسباني بسهولة احتلال مدينة تطوان في شباط – فبراير 1860 م ، وذلك لضعف الجيش المراكشي وعدم قدرته ِ على مواجهة الجيش الاسباني المتطور (106) . وقد عرضت الحكومة الاسبانية على السلطان محمد انهاء القتال مقابل تنازله ِ عن مدينة تطوان ، الا ان السلطان رفض العرض رفضاً قاطعاً (107) . لذلك تحولت الحملة الاسبانية باتجاه مدينة طنجة بهدف احتلالها ، فتدخلت انكلترا للتوسط بين الطرفين ، ومنع اسبانيا من التعرض على طنجة ، التي تَعدها انكلترا منطقة حيوية لمصالحها في جبل طارق (108) . فعُقدت معاهدة صُلح تطوان ، مُنحت اسبانيا بمقتضاها الامتيازات الاقتصادية والقضائية التي حصل عليها الانكليز في معاهدة عام 1856 م (109) ، وتوسيع المنطقة المحتلة حول مدينة سبتة ، وان تدفع مراكش غرامة حربية كبيرة لاسبانيا قدرها عشرين مليون دوروس (العملة الاسبانية) ، وعلى ان يبقى موظفون اسبان في الموانئ الشمالية للاشراف على الكمارك ريثما تدفع مراكش كامل الغرامة المفروضة عليها ، وحتى يتحقق ذلك ، يبقى الجيش الاسباني في تطوان (110) ، كما حصلت على حق الامة الاكثر رعاية في مراكش (111) ، وعلى اقامة بعثات تبشيرية اسبانية في فاس ، وعلى منطقة سانتا كروز المُطلة على الشاطئ الجنوبي لمراكش على الاطلسي لاقامة مؤسسة للصيد البحري عليها (112) . وكان الجيش الاسباني قد بقي في تطوان حتى عام 1862 م ، حيثُ أُخليت بعد تسديد مراكش للغرامة ، وكانت انكلترا قد قدمت تسهيلات مالية للحكومة المراكشية بضمان الرسوم الكمركية، لكي تتمكن من دفع الغرامة الى اسبانيا (113) .

وقد سعت اسبانيا بعد معاهدة تطوان الى مد جسور الثقة والسلام مع مراكش ، ففي سنة 1866 م وافق السلطان محمد على طلب اسبانيا بأقامة مركز لجباية الكمارك على حدود مدينة مليلة على ان تُقيم حكومة مراكش مركزاً مماثلاً في الاراضي الاسبانية (114) . وفي عهد السلطان الحسن بن محمد (1873 – 1894 م) اعلنت اسبانيا عام 1887 م مدينة مليلة ميناءاً حراً امام التجارة الدولية،

وعلى الرغم من ذلك ، ظلت التجارة الاسبانية – المراكشية ضعيفة لا تقوى على المنافسة وتاتي في المرتبة الرابعة بعد انكلترا وفرنسا والمانيا (115) . وعلى الرغم من ان الجالية الاسبانية كانت اكثر الجاليات الاوربية عدداً في مراكش ، وان العملة الاسبانية كانت من العملات الرئيسية فيها ، فضلاً عن ان الكنيسة الاسبانية كانت في مقدمة الكنائس المهتمة بالتبشير بالديانة المسيحية الكاثوليكية ، فقد بقي مركزها ثانوياً وقليل الاهمية في مراكش ، بسبب الاجواء العدائية التي كانت تحيطُ بها هناك وربما يعود ذلك ايضاً الى ما خلفته ُ حروب الاسترداد الاسبانية منذ عام 1492م من ارثٍ مليء بالاحقاد والكراهية ، وتمسك اسبانيا باحتلال مدينتي سبتة ومليلة المراكشيتين (116) .

معاهدة بكلر مع فرنسا عام 1863 م :

استطاعت فرنسا من خلال ممثلها في طنجة ، كوميت دي بكلر ، ان تحصل على امتيازات جديدة هامة وطدت نفوذها الاقتصادي والتجاري والاجتماعي في مراكش . فقد تمكن بكلر في حزيران – يونيو 1863 م ، من عقد معاهدة شاملة مع السلطان محمد بن عبد الرحمن ، اكدت على الحقوق والامتيازات التي اكتسبتها فرنسا في معاهدة عام 1767 م ، وبموجب هذه المعاهدة اصبح للرعايا الفرنسيين واولادهم المقيمين في مراكش الحق في تعيين وكلاء وعمال وحراس وخدم من السكان المحليين ، ويحق للتجار الفرنسيين اتخاذ وكيلين في كل متجر (117) . وصنفت المعاهدة هولاء بالمحميين فضلاً عن العاملين من السكان المحليين الملتحقين بخدمة السفير الفرنسي والقناصل ونوابهم، وجميع هؤلاء يتمتعون بحق الحماية ، مما يعني توفير الامن لهم ، واعفائهم من الضرائب المحلية ، وعدم خضوعهم للقضاء المحلي ، وعدم تكليفهم بالواجبات العسكرية (118) . اما العمال المحليون المستخدمون في العمل لدى الفرنسيين في المجال الزراعي أو الرعاة وحراس قطعان الماشية ومن هم على شاكلتهم ، فلا يحق لهم التمتع بالحماية ، ولكن لا يمكن للسلطات المراكشية ملاحقتهم لاي سبب كان ، الا بعد اخطار السلطات القنصلية الفرنسية (119) . غير ان هذه الامتيازات لم تبق حكراً على فرنسا لوحدها وانما حصلت عليها دولاً اخرى مثل بريطانيا واسبانيا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية (120) . وقد شكلت هذه الامتيازات خطورة بالغة على حاضر ومستقبل مراكش ، نظراً لازدياد عدد السكان المحليين من المحميين وما يعنيه ذلك ، من فقدان الحكومة لسلطتها على رعاياها داخل البلاد ، وخسرانها لجهودهم وقدراتهم في خدمة بلادهم ، الى جانب ما ينتجُ عن نظام الحماية من تفكك بنية المجتمع المراكشي (121) . وازداد الامر خطورة بدخول بعض رجال الحكومة ومن الموظفين الكبار تحت نظام الحماية القنصلية بعد التحاقهم بالخدمة لدى السفارة الفرنسية وقنصلياتها اضافة الى وظائفهم الرسمية (122) .

مؤتمر مدريد عام 1880 م :

حفل القرن التاسع عشر بالتدخلات الاوربية السافرة في الشؤون الداخلية المراكشية ، واخذت منحىً خطيراً هدد كيان الدولة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل كاد يقضي على كيانها المعنوي بسبب نظام الحماية الذي استشرى داخل المجتمع الاهلي وفي كافة اروقة النظام الحكومي (123) . وقد استغلت الدول الاوربية حق الحماية هذا اوسع استغلال ، وتمادت في تدخلاتها حتى في المسائل التي كانت تمس سيادة السلطان على رعيتهِ ، وتجاوزت حدود الحق الذي مُنحت اياه بموجب المعاهدات السابقة التي ابرمتها مع الحكومة المراكشية ، واسرفت في منح الحماية لمواطني مراكش ولاسيما فرنسا واسبانيا ، اللتين كانتا تختاران محمييها من الاغنياء وكبار الشخصيات المراكشية ذات النفوذ الواسع لتستفيد من مراكزهم الوظيفية وعلاقاتهم الاجتماعية في تنمية وتطوير تجارتها وتوفير مقومات سلامتها وتوسيع دائرة نفوذها تأثيرها السياسي (124) .

ونتيجة لذلك ، سعى السلطان الحسن الاول (1873 – 1894 م) الى تعديل المعاهدات التي عقدتها بلادهُ مع فرنسا واسبانيا ولاسيما ما يتعلق منها بنظام الحماية ، الا انه جوبه بمعارضة فرنسية شديدة (125) ، ولما احس باستحالة تحقيق مطالبهِ بتصحيح مسار علاقات بلادهِ مع بعض الدول الاوربية وعدم موافقتها على تقنين نظام الجباية للحد من تأثيراتهِ الشديدة على بلادهِ ، سعى الحسن الاول ، مطالباً بعقد مؤتمر دولي لمناقشة نظام الحماية الفردية واعادة النظر في بنودهِ بهدف التخلص من تداعيات هذا النظام وسلبياته بشكل كامل او اعادة تنظيمه وفق اسس جديدة اقل ضرراً وتأثيراً على المجتمع المراكشي (126) .

توالت موافقات الدول الاوربية ولاسيما انكلترا واسبانيا على عقد مؤتمر دولي لمناقشة نظام الحماية ومسائل العلاقات المراكشية مع الدول الاوربية تلبية لدعوة الحسن الاول على الرغم من المعارضة التي ابدتها فرنسا في بادئ الامر ، لانها كانت تخشى من تدويل المسألة المراكشية ، مما ينعكس سلباً على خططها بفرض الحماية عليها ، غير انها ما لبثت ان اعلنت موافقتها على حضور المؤتمر بعد حصولها على تأكيدات المانية (127) بأن المؤتمر سوف لن يتعرض للامتيازات الفرنسية في مراكش (128) .

عُقد المؤتمر في العاصمة الاسبانية مدريد ، في شهر ايار – مايو 1880 م ، وقد صادفت الدعوة لعقد المؤتمر مقتل احد اليهود من الرعايا المراكشيين في فاس ، اثر حوادث اصطدام بين المسلمين والجالية اليهودية ، فانبرى القنصل الانكليزي في طنجة للدعوة لعقد مؤتمر للممثلين الاجانب في طنجة للنظر في امكانية وضع نظام خاص لحماية الاجانب ، على الرغم من ان اليهود ليسوا رعايا اجانب وانما يُعدون رعايا مراكشيين . فتم الاتفاق بين الحسن الاول وانكلترا واسبانيا على عقد المؤتمر في

مدريد لمناقشة قضيتين اساسيتين الاولى ، نظام الامتيازات الاجنبية وما يستدركه من متعلقات ولاسيما نظام حماية الاجانب والثانية ، مناقشة جواز تملك الاجانب للعقارات في مراكش من عدمه (129) . وقد حضرته اضافة الى مراكش ، الدولة المعنية ، واسبانيا صاحبة الضيافة كل من : فرنسا ، المانيا، النمسا ، بلجيكا ، بولندا ، الدانمارك ، هولندا ، البرتغال ، السويد ، النرويج ، والولايات المتحدة الامريكية وروسيا التي وقعت على الاتفاق في الثلاثين من اذار – مارس 1881 م (130) .

في الثالث من تموز – يوليو 1880 م ، تم التوقيع على محاضر الجلسات والصيغة النهائية للاتفاق الذي اسفر عن توسيع نطاق نظام الامتيازات بشموله جميع الدول التي شاركت في المؤتمر ، ومُنحت حق الحماية على من يختارون لخدمتهم من الرعايا المراكشيين ، كما اشتملت على اقرار مبدأ القضاء القنصلي والاعفاء من الضرائب ، واستثناء الرعايا المراكشيين المشمولين بنظام الحماية الاجنبية من الضرائب بشكل عام ، الا انهم يدفعون ضريبة لاتتجاوز (4%) عن طريق القنصليات التي يتبعونها ، ويعفون من كافة التكاليف الحكومية الاخرى ولاسيما المالية والعسكرية ، وان يتمتع افراد عوائلهم بنفس الامتيازات (131) . ومع ان المؤتمر قد قرر تحديد عدد الاشخاص الذين يجوز استخدامهم بشخصين على الاكثر ، فأنه ترك الباب مفتوحاً امام الهيئات الدبلوماسية لبسط حمايتها على من تشاء من اهل مراكش (132) .

نصت مواد الاتفاق على جواز تملك الاجانب للعقارات في مراكش ، وكان حق التملك مكفولاً مثله مثل حق الحماية بموجب المعاهدات الثنائية بين مراكش وبعض الدول الاوربية . الا ان مؤتمر مدريد قد فتح الباب واسعاً امام جميع الدول المشاركة فيه للحصول على حق تملك العقارات عملاً بمبدأ المساواة في منح الامتيازات لجميع الدول بدون تمييز (133) .

وعلى الرغم من ضعف فرنسا السياسي في تلك الفترة ، نتيجة لهزيمتها في حرب السبعين (134)، الا انها نجحت بفضل تأييد المانيا في ان تجعل من اتفاقيتها مع مراكش لعام 1863 م ، جزءاً من اتفاقية مدريد ، و أدرجت تحت بند المادة الاولى من الاتفاقية (135) . من جانب اخر ، وضع مؤتمر مدريد عقبات جديدة امام فرنسا ، فقد منح المؤتمر لكل الدول المشتركة فيه ، حق معاملة الدولة الاكثر رعاية ، بعد ان كان هذا الحق قد منحته مراكش لفرنسا وانكلترا واسبانيا فقط ، وعلى اساس ذلك ، اتسع نطاق المنافسة الدولية والصراع السياسي والاقتصادي في مراكش وفتح الباب على مصراعيه امام جميع الدول للتنافس وللحصول على مواطئ قدم فيها ، ولا سيما المانيا التي اصبحت الطريق امامها سالكتاً ، إذ اصبحت وفي زمن قياسي منافساً سياسياً واقتصادياً خطيراً ليس لفرنسا وحدها وانما لجميع الدول المستثمرة في مراكش (126) .

بعد انتهاء مؤتمر مدريد ، تدفق المهاجرون الاوربيون على مراكش ، وادى ذلك الى انتشار الرعايا الاوربيين بكثافة في الاراضي المحيطة بالمدن الساحلية الرئيسية للحصول على ارض بهدف شراءها وتملكها، فبدأت المشاكل بين السكان المحليين والرعايا الاوربيين (137) الذين كانوا يعرضون شكاواهم على اساس ان المراكشيين قد باعوهم ارضاً ليست ملكهم ، او غير موجودة ، او ارض متنازع عليها ، واحيانا اخرى ، يقدمون شكاواهم ضد السلطة المحلية نفسها بحجة انها ساهمت ببيعهم ارضاً غير قابلة للتمليك ، او باعتها لاكثر من طرف ، او ترفض الاعتراف بملكيتهم لارضٍ اشتروها لكن لا يحق لهم امتلاكها لاسباب عديدة ، وعند ذلك ، تبدأ دبلوماسية البلد الذين ينتمي اليهِ المهاجر الاوربي المشتكي بالتحرك للضغط على الحكومة المراكشية بوسائل شتى او المطالبة بدفع تعويضات كبيرة او التهديد بالتدخل العسكري لفرض مايدعيه مواطنيها (138) .

كان السلطان حسن الاول قد اعتقد في بداية الامر ، حين سعى لعقد مؤتمر مدريد ، بامكانه تخليص بلادهُ من نفوذ واطماع كل من فرنسا واسبانيا ، من خلال وضع صيغة قانونية يقرها المؤتمر، تكفل المساواة والموازنة بين مصالح جميع الدول ، ولا تسمح لهاتين الدولتين بالاستئثار بالنفوذ ، والاستحواذ على معظم المصالح وافضل الامتيازات في طول البلاد وعرضها ، الا انه ادرك، بعد فوات الاوان ، ان منح حق الحمايات وحق تملك العقارات لجميع الدول اكثر خطورة وامضى ضرراً على البلاد ومستقبلها ، بل زاد ذلك ، في تعقيد المسألة المراكشية (139) . لذلك عمد الى توثيق علاقات بلادهِ مع الدول الاسلامية ، وعلى رأسها الدولة العثمانية ، فأرسل وفداً رفيعاً الى اسطنبول عارضاً على الباب العالي اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ، فاستجابت الحكومة العثمانية لطلب السلطان (140) ، غير ان الفرنسيين وقفوا بالضد من هذه الخطوة ، كما حرضوا المبعوثين السياسيين الاوربيين في طنجة على عدم الاعتراف بالمبعوث العثماني مما اجهض محاولة التقارب المراكشي – العثماني وبالتالي ابعدت اي تقارب بين مراكش ومحيطها العربي والاسلامي(141) . اما السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، فلم يُصر من جانبه ، على استمرار العلاقات السياسية مع مراكش وسحب ممثل بلاده المعين في طنجة حتى لا يزيد من مشاكلهِ مع الدول الاوربية اولاً ، ولان مراكش لم تكن تحتل مكاناً في سياستهِ الخاصة بانشاء الجامعة الاسلامية ثانيا، واخيراً لكي لا تتعقد العلاقات المراكشية مع الدول الاوربية وتزداد توتراً (142) .

معاهدة المانيا لعام 1890 م :

مع انتهاء حقبة بسمارك عام 1889 م ، خطت المانيا خطوات واسعة باتجاه التوسع الاستعماري وخلق امبراطوية استعمارية واسعة ، فعين تانتباخ وزيراً مفوضاً لالمانيا في طنجة ، وحضر الى بلاط السلطان الحسن الاول في فاس وبرفقتهِ بعثة من العلماء والمهندسين والضباط للتعرف على

احتياجات مراكش وما يمكن ان تقدمه المانيا في مجال البناء والعلوم والصحة واعادة هيكلة الجيش ، فلاقى ترحيباً هناك ولا سيما من السلطان شخصياً ، لانه كان يأمل في فسح المجال امام النفوذ الالماني فرصة لازاحة او تحجيم النفوذ الفرنسي والاسباني (143) . ونتيجة لعلاقاتهِ الجيدة مع السلطان ، تمكن السفير تانتباخ من عقد معاهدة تجارية مع مراكش في الاول من حزيران – يونيو 1890 م ، حصل بموجبها الالمان على امتيازات وتسهيلات تجارية كبيرة ، إذ سُمح لهم بشراء ما يرغبون من الاسواق المراكشية ، وان يجلبوا اليها ما يشاءون من البضائع ، كما حصلوا على حق استيراد الحبوب بانواعها ، وخُفضت الرسوم الكمركية على جميع البضائع المستوردة من المانيا والمصدرة اليها (144) . فقد اتاحت تلك التسهيلات التجارية الفرصة لتوسيع النشاط التجاري الالماني في مراكش . وفي العام نفسه قامت ثلاث شركات ملاحية المانية بالعمل مع الموانئ المراكشية ، ومن اهمها موانئ الرباط ، والدار البيضاء ، ومازاغان ، واسفي ، وموغادور (145) . خلال العقد الاخير من القرن العشرين ، ظهرت العديد من البيوت التجارية في المدن المراكشية ، ففي مدينة مزاغان عملت ثلاث بيوت تجارية المانية ، وفي مدينة مراكش قامت فيها ثلاث مدن تجارية اخرى ، اما في مدينة فاس فلم يكن فيها سوى بيت تجاري الماني (146) .وتركزت التجارة الالمانية على شراء الحبوب والصوف ، وبيع السكر والمواد الغذائية الاخرى والالات بانواعها والاسلحة ، وحصلت شركة كروب لصناعة الاسلحة على شهرة واسعة في مراكش (147) ، وفي عام 1899م ، حصلت المانيا على موافقة السلطان عبد العزيز بن الحسن (1894 – 1908 م) على انشاء دائرة البريد الالماني الذي حصل خلال فترة وجيزة على ثقة المتعاملين واصبح ينافس بشدة البريد الفرنسي (148) . وفي عام 1900م تبوءت التجارة الالمانية المرتبة الثانية بعد انكلترا ، وجاءت حمولة سفنها بالمرتبة الثانية ايضا، وبذلك استطاعت ان تتخطى فرنسا وباقي الدول الاوربية في حجم التجارة مع مراكش خلال اقل من عقد من الزمان (149) .

بروتوكول باريس :

دأبت فرنسا منذ احتلالها للجزائر عام 1830 م ، على محاولة توسيع مناطق نفوذها خارج مناطق الواحات الواقعة على الحدود الجزائرية – المراكشية . وفي عام 1899م ، استولت فرنسا على واحة توات التابعة لمراكش بحجة حماية طرق القوافل التجارية من اعتداءات القبائل القريبة منها ، وعلى اثر ذلك ، جرت مفاوضات بين البلدين ، اسفرت عن توقيع بروتوكول باريس في العشرين من تموز – يوليو 1901 م ، وافق بموجبه السلطان عبد العزيز على السماح لفرنسا باقامة قاعدة عسكرية في توات أوكل اليها مهمة مراقبة وتنظيم الحدود المراكشية مع الجزائر (150) وكانت فرنسا تسعى لاستكمال تواجدها على مناطق الواحات المراكشية بشكلٍ قانوني ، وقد تحقق لها ذلك بأبرام هذا البروتوكول ، واصبحت قواتها جاهزة للزحف على المدن المراكشية عندما تدعو الحاجة لذلك (151).

الاتفاق التجاري مع فرنسا عام 1892 :

كانت انكلترا راغبة بعقد معاهدة مع السلطان عبد العزيز تتضمن منحها امتيازات اقتصادية وتسهيلات تجارية وقضائية واسعة في مراكش ، غير ان السلطان رفض تلك المطالب ، وافهم ممثل انكلترا في طنجة ان على بلاده ِ ان تكتفي بما حصلت عليه من امتيازات بموجب معاهدة عام 1856 م ومؤتمر مدريد عام 1880م ، وقد ايدت فرنسا السلطان بقوة ، وكسبت جراء موقفها هذا ود السلطان ، فكافئها بالموافقة على مطالبها السابقة بعقد اتفاق تجاري معها تضمن تخفيضاً للرسوم الكمركية المفروضة على البضائع الفرنسية ، وسمح بحذف بعض البضائع الممنوعة التصدير الى فرنسا ، وتعهد السلطان بالعمل على منع غش العلامات التجارية الفرنسية من قبل بعض التجار المحليين وشركات دول اخرى (152) . كما تمكنت فرنسا من اقناع السلطان بتضمين الاتفاق التجاري هذا بتعيين ممثل تجاري لها في مدينة فاس بدرجة نائب قنصل ، على الرغم من اعتراض حكومة مراكش، لان وجود ممثل دبلوماسي اجنبي في فاس (لايوجد اي ممثل اجنبي في فاس) يُثير مشاعر الناس وربما يسبب العديد من المشاكل مع السلطة المحلية ، فضلاً عن كونه ِ مدعاةً للدول الاخرى ان تحذو حذو فرنسا وتطالب معاملتها بالمثل (153) .

حادثة مليلة عام 1892 م :

وهي واحدة من اخطر الحوادث التي جرت بين مراكش واسبانيا بسبب اختلاف الطرفين حول اقامة مركز حراسة اسباني بالقرب من احد الاضرحة ، فأثار ذلك حفيظة المراكشيين وطالبوا بأزالتهِ، وحين لم يتم ذلك ، هاجموا المركز الاسباني وازالوه ُ بانفسهم ، وعلى اثر ذلك ، بدأت اسبانيا بتعبئة قواتها لارسالها الى مراكش ، الا انها كانت في الحقيقة تعاني من عجز عسكري ، وقلة في التمويل ، ومشاكل داخلية عديدة تُعيق تجهيز الحملة (154) ، كما ان الدول الاوربية كانت حريصة على منع اي تدخل عسكري فردي في مراكش ، فاضطرت اسبانيا تحت ضغط الدول الاوربية ، ومشاكلها الداخلية الخاصة ، الى البحث عن حل للمشكلة مع مراكش عن طريق المفاوضات ، ورافقتها حملة اعلامية واسعة في الصحف الاسبانية للتهديد بالحرب ما لم تحصل على الترضية المناسبة (155) .

ان الحل التفاوضي كان هو الانسب بالنسبة الى حكومة مراكش ، فقد كانت هي الاخرى لديها ما يكفي من المصاعب المالية والعسكرية والخلافات الداخلية التي تحول بينها وبين الدخول في مواجهة عسكرية جديدة مع اسبانيا (156) ، وقد حثت انكلترا السلطان الحسن الاول على تلبية المطالب الاسبانية (157) ، فوقع اتفاق بين الطرفين عام 1892م تضمن حصول اسبانيا على غرامة مالية قدرها عشرون مليون ريال ، إذ كانت انكلترا قد تعهدت بتقديم ضمانات مصرفية لتسديد الغرامة ، ووافقت السلطة المراكشية على تقديم الاشخاص المعنيين بأزالة مركز الحراسة الى القضاء ، ومعاقبة

قبائلهم التي أوتهم وساعدتهم ، ووضع حامية مراكشية لا يقل عدد افرادها عن اربعمائة جندي على حدود مليلة لمنع وقوع اي اعتداء جديد عليها (158) . كما وافق السلطان على اعطاء اسبانيا حق انشاء قنصليتين احداها في مدينة فاس والاخرى في مدينة مراكش (159) . وكانت السلطة المراكشية قد قدمت تعهداً مكتوباً بعدم تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلاً ، ومنع اعتداءات القبائل على مليلة(160) .

مشاريع تدويل المسألة المراكشية :

لعل من اهم النتائج الخطيرة التي اسفرت عنها مجموعة المعاهدات التي فرضتها الدول الاوربية على مراكش منذ القرن السابع عشر ، ارتهان الاقتصاد والتجارة المراكشية بما تفرضهُ الادارة الاجنبية المُقيدة بتوجهات السوق الرأسمالية وافرازات الثورة الصناعية الكبرى ، وخضوع مركز القرار السياسي في مراكش لتداعيات الصراع السياسي الاوربي – الاوربي المبني على التحالفات والتحالفات المضادة ، والتنافس الشديد على اقتسام النفوذ السياسي من اجل الحصول على اكبر قدر من الامتيازات والتسهيلات في مراكش (161) . لذلك انتقلت المسألة المراكشية تدريجياً الى مرحلة التدويل من خلال عدة مشاريع ، اسهمت بشكلٍ أو بأخر بفقدان السلطة المراكشية السيادة الوطنية على قرارها السياسي والاقتصادي وتماسك وحدتها الاجتماعية والوطنية (162) .

في عام 1864م ، حصلت فرنسا على موافقة السلطات المحلية على انشاء دائرة لمصلحة البريد في مدينة طنجة ، استقطبت معظم التبادلات والمعاملات البريدية بين مراكش والدول الاخرى . كما وافقت السلطات الصحية على انشاء عدد من المستشفيات والمراكز الصحية في طنجة ومدن اخرى ، وعدد من الجمعيات التي تُعنى بالرعاية الصحية والاجتماعية ، وعدة مدارس فرنسية وعربية في مدن طنجة وفاس والقصر الكبير واصيلا ، اسهمت بلا شك في تحسين الواقع الاجتماعي والصحي والتعليمي في مراكش ، الا انها في ذات الوقت ، اثبتت عجز الحكومة المراكشية عن القيام بواجباتها الخدمية للسكان المحليين (163) .

وفي عام 1865م ، عُقد مؤتمر دولي في منطقة رأس سبارتل القريبة من طنجة حضرتهُ العديد من الدول الاوربية ، اتفق فيه على وضع نظام (المنارة البحرية) الخاصة بارشاد السفن وتحديد المواقع البحرية المطلة على الساحل المراكشي التي تصلح لانشاء المنارات البحرية عليها (164) . كما نص الاتفاق الدولي على لائحة السيمافور التي تعني (العلامات المرورية البحرية أو اشارات الحركة البحرية) . وكانت تلك الاتفاقات الدولية قد افقدت الموانئ المراكشية حرية العمل ، وجعلتها تعمل وفق النظام الدولي الذي جردها من خصوصية التعامل مع السفن القادمة اليها ، واخضعتها لمنظار الرقابة الدولية (165) .

ومن اجل تأمين الواقع الصحي والبيئي في مراكش حفاظاً على صحة المقيمين الاجانب فيها والسكان المحليين ، تمت الدعوة لعقد مؤتمر دولي للرعاية الصحية في طنجة في عام 1871م، واصدر ميثاقاً للرعاية الصحية في مراكش على ان تديره لجنة دولية خاصة ومقرها في طنجة ، للاشراف على كافة المؤسسات الصحية والمستشفيات الاجنبية والمحلية (166) .

وفي عام 1877م ، ارسلت فرنسا بعثة عسكرية للاقامة في مراكش . لتقديم الدعم والمشورة العسكرية للجيش المراكشي ، الا انها لم تستطيع ان تحقق اي انجاز على المستوى العسكري فيما كان دورها السياسي ضعيفاً لانها كانت شبه معزولة داخل الاوساط المراكشية ، لمعرفة الجميع بالنوايا السيئة للحكومة الفرنسية التي كانت وراء ارسال هذه البعثة (167) ، التي وافق السلطان الحسن الاول على استقبالها واقامتها في مراكش لفترة وجيزة ، خشية ان تطالب الدول الاخرى بأرسال بعثات عسكرية الى مراكش . وكانت البعثة العسكرية الفرنسية قد ظلت في مراكش حتى انعقاد مؤتمر مدريد عام 1880م (168) .

نتيجة لازدياد الاهتمام الاسباني بمراكش ، انشأت اسبانيا مدرسة للدراسات العربية . وفي سنة 1882م ، عقدت المدرسة وبالتعاون مع الجمعية الجغرافية الاسبانية ، مؤتمراً للجغرافية الاستعمارية والتجارية في مدريد ، إذ قرر المؤتمر تشكيل " الجمعية الجغرافية الاسبانية – الافريقية الاستعمارية " التي كان من اولى مهامها حث الراي العام الاسباني على الاهتمام بالمسألة المراكشية (169) ، وطالبت برلمان بلادها بمناقشة هذه المسألة واصدار التشريعات الكفيلة بألزام الحكومة الاسبانية بالدفاع عن سيادة واستقلال مراكش بكل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية ضد اطماع الدول الاخرى (170) ، وعدّ مراكش جزء مكمل لاسبانيا وان مضيق جبل طارق نهر يربط بين الاثنين بروابط جنسية وتاريخية . وبذلك دخلت مراكش في متاهة الاطماع والادعاءات الاجنبية ، وهي مرحلة متقدمة على مراحل منح الامتيازات الاجنبية ، ونتاجاً فعلياً لها (171) .

كانت قد تواردت بعض الاخبار التي تفيد بأن القبائل العربية المحيطة بمدينة طنجة تنوي الهجوم على الممثليات الدبلوماسية الموجودة فيها ولاسيما بعد تحشيد رجال القبائل هناك ، فاستدعت الدول الاجنبية قوات بلادها البحرية طلباً للنجدة ، وعلى اثر ذلك ، تواجدت مجموعة كبيرة من السفن الحربية تجوب الشواطئ المراكشة منتصف عام 1892م ، تعود الى فرنسا وايطاليا وانكلترا واسبانيا والمانيا والنمسا – المجر والولايات المتحدة الامريكية وهولندا لحماية رعاياهم (172) . اما السلطات المراكشية فقد حاولت من جانبها ، تهدئة الوضع في طنجة ، ونشرت قوات عسكرية حولها لمنع اي هجوم قبلي عليها ولتطمين المقيمين الاجانب فيها ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد ظلت السفن البحرية الاجنبية قريبة من السواحل المراكشية حتى بعد انتهاء تلك الازمة . من جانب اخر ، تعهد زعماء القبائل بعدم القيام بأي عمل عدواني على طنجة منعاً للتدخلات الاجنبية بشؤونها (173) .

مؤتمر الجزيرة الخضراء لعام 1906م :

شرعت فرنسا في استخدام الامتيازات التي حصلت عليها بموجب اتفاقيها مع انكلترا واسبانيا ، وقدمت مشروعا لاصلاح المالية والشرطة في مراكش . فاعترضت المانيا ، وعدت ذلك مخالفة صريحة للوضع الراهن في مراكش ولا سيما بعد مؤتمر مدريد 1880 م ، الذي اقر مصالح جميع الدول الموقعة على ميثاقه ، ولا يجوز لفرنسا او لغيرها ان تتجاهل مصالح الدول الاخرى (174) .

اقترحت المانيا بعقد مؤتمر دولي بشأن الازمة المراكشية لكونه افضل حل سلمي للخلافات التي تراكمت بسبب السياسة الفرنسية الاحادية في مراكش ، فأثارت دعوة المانيا هذه المخاوف لدى فرنسا وانكلترا واسبانيا لخشيتها من ان يؤدي عقد مثل هذا المؤتمر الى طرح الاتفاقيات التي عقدتها مع بعضها البعض الى المناقشة وافتضاح بنودها السرية (175) . ولهذا عارضت الدول الثلاث فكرة عقد المؤتمر الدولي (176) .

الحكومة المغربية من جانبها ، ابلغت فرنسا برفضها وضع مشروع الاصلاح تحت اشرافها معللة ذلك ، بمسائل قانونية داخلية ، فضلاً عن ضرورة حصول توافق دولي بشأنه (177) .

وجدت المانيا الظروف مناسبة للتفاهم مع السلطان عبد العزيز بن الحسن ، واستطاعت اقناعه بتبني فكرة عقد المؤتمر الدولي باعتباره رئيس الدولة صاحبة الشأن الاول في القضية المُختلف بشانها. فتقدم السلطان بطرح فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن المسألة المراكشية وللنظر في وسائل تنفيذ مشروعات الاصلاح والجهات التي ستتبنى القيام بها ، وتحديد مصادر توفير النفقات اللازمة لانجازها(178) .

في السادس عشر من كانون الثاني – يناير 1906م ، بدأت جلسات مؤتمر الجزيرة الخضراء في اسبانيا وشاركت فيه جميع الدول الموقعة على معاهدة مدريد عام 1880 م ، وفي السابع من نيسان – ابريل 1906م صدر البيان العام للمؤتمر ، ومثل خيبة امل كبيرة للحكومة المراكشية لانه ابقى على جميع الامتيازات الاجنبية بل زاد عليها قيوداً اخرى على السلطة في مراكش ولم يلبي مطالب السلطان عبد العزيز وانما وضع اسس جديدة لاقتسام الغنائم ومناطق النفوذ في مراكش (179) . وكان في الحقيقة ، مناسبة لوضع حلول وبناء تفاهمات جديدة للمشاكل الصعبة التي كانت تعترض العلاقات الفرنسية مع المانيا . ومثل تكريساً سلبياً لكافة الاطماع الاوربية في مراكش ، ووضعتها في اطار قانوني سلب السلطان وحكومته جميع وسائل الدفاع عن استقلال وسيادة بلاده تمهيداً لفرض الحماية الفرنسية عليها لاحقاً (180) .

حيث تم في الثلاثين من اذار – مارس 1912م ، التوقيع في مدينة فاس على اتفاقية الحماية بين السلطان عبد الحفيظ بن الحسن (1908 – 1912م) ورينيو ، الوزير الفرنسي المقيم في طنجة . وفي

الثامن والعشرين من نيسان – ابريل 1912 م ، تم تعيين الجنرال ليوتي مقيماً عاماً لفرنسا في مراكش (181).

يتضح من خلال دراسة تاريخ العلاقات الفرنسية – المراكشية ان هناك عوامل عديدة ساعدت فرنسا على التدخل في الشؤون المراكشية وتنامي اطماعها في خيراته ، ولعل من اهمها الاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس من الشرق ومن الجنوب مالي (السودان الغربي) ، ومحاولة انكلترا المحافظة على وجودها في جبل طارق ومدينة طنجة الذي يقع ضمن اولويات ستراتيجيتها للمحافظة على طرق المواصلات الى مستعمراتها في الشرق ، مما اتاح لفرنسا ان ان تستحوذ على مراكش . فيما كانت اسبانيا ضعيفة في المجال الاقتصادي والعسكري ولديها مشاكل خارجية عديدة وازمات سياسية داخلية ادت الى الانفراد الفرنسي بمراكش .

اما المانيا فقد كانت سياستها اوربية بحتة حتى رحيل بسمارك عن الحكم عام 1891م ، وحينما لجأت للميدان الاستعماري كانت قد تخلفت باشواط بعيدة عن ركب الدول الاستعمارية التقليدية انكلترا وفرنسا واسبانيا والبرتغال وايطاليا ، وكانت تفتقر الى الخبرة الاستعمارية الكافية التي تمكنها من تحقيق مأربها الاستعمارية .

الهوامش ومصادر البحث :

(1) هاجرت الاسرة العلوية (الحاكمة حالياً في المغرب) من مدينة يُنبعْ في الحجاز خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي ، حيث استقروا في سجلماسة (تافيللت) الواقعة في وسط مراكش ، في عهد الدولة المرينية (1269–1472م) ؛ ابو العباس احمد بن خالد الناصري ، الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصى ، ج 7 ، الدار البيضاء ، دار الكتاب ، 1955 ، ص 6 .

(2) للأطلاع على تفاصيل نشأة الاسرة العلوية في مراكش ، انظر : الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج7 ، ص 76 – 100 .

(3) محمد خير فارس ، المسألة المغربية 1900 – 1912 ، القاهرة ، مطبعة نهضة مصر ، 1961 ، ص 16 – 17 .

(4) عبد العزيز بن عبدالله ، تاريخ المغرب : العصر الحديث والفترة المعاصرة ، ج2 ، الدار البيضاء ، مكتبة السلام ، (ب . ت) ، ص 36

(5) شارل اندريه جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة ، تونس ، الدار التونسية للنشر والتوزيع ، 1978 ، ص 74 .

(6) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 18 .

(7) عبد المجيد بن جلوان ، هذه هي مراكش ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، 1949 ، ص 76 – 77 .

(8) حسين صبحي محمد ، العلاقات بين مراكش والدول الاوربية فيما بين سنتي 1880 – 1904 ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، 1959 ، ص16 .

(9) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 19 .

(10)المصدر نفسه ، ص 56 .

(11)محمد الهادي العامري ، تاريخ المغرب العربي ، بيروت ، دار النهار للنشر والتوزيع ، 1974 ، ص 94 .

(12)بن عبدالله ، عبد العزيز ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 57 .

(13)محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 33 .

(14) Rom Landon ; Morocco Independent , London , Oxford University Press , 1961 , P.122.

(15) Ibid ; P.125 .

(16)عدنان البكري ، الحصانات والامتيازات الدولية ، المجلة التونسية للقانون ، مركز البحوث والدراسات والنشر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية ، تونس ، العدد 2982 ، 1984 ، ص 36 – 38 .

(17)هيرالد نيكلسون، الدبلوماسية عبر العصور، بيروت، دار الكاتب العربي، (ب.ت) ، ص27.

(18)البكري ، عدنان ، المصدر السابق ، ص 39 .

(19)محمد بن عبود ، مركز الاجانب في مراكش ، الدار البيضاء ، مطبعة الرسالة ، 1950 ، ص 28 – 29 .

(20)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج7 ، ص21 .
(21)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص30 .
(22)صلاح العقاد ، المغرب العربي : الجزائر – تونس – المغرب الاقصى ، ط2 ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1966 ، ص76 .
(23)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج9 ، ص25 .
(24)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 32 – 33 .
(25)العقاد ، صلاح ، المصدر السابق ، ص 76 .
(26)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج7 ، ص 7 – 8 .
(27)كارلتون هيز ، الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية ، ترجمة احمد عبد الباقي ، ط2 ، بغداد ، مكتبة المثنى ، 1962 ، ص 101 – 103 .
(28) Landau , Rom ; Op. Cit . P. 129 .
(29)كانت جنوه اولى الدول التي نجحت في الحصول على امتيازات تجارية في الدولة العثمانية ووقعت معها معاهدتين عام 1387م وعام 1479م . ثم وقعت فرنسا اول معاهدة لها مع الدولة العثمانية عام 1536م حصلت بموجبها على مجموعة من الامتيازات التجارية والقضائية . ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت معظم الدول الاوربية قد حصلت على الامتيازات نفسها ؛ وليد العريض ، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية ، مجلة الدراسات ، الجامعة الاردنية ، المجلد 24 ، العدد 1 ، (شباط ، 1997) ، ص 145 – 147 .
(30)ز . ي . هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، بيروت ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، 1973 ، ص 62 .
(31)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص ج .
(32)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج9 ، ص 28 – 29 .
(33)بن جلون ، عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص 82 .
(34)جوليان ، شارل اندريه ، المصدر السابق ، ص 87 .
(35)عبد الرحمن بن زيدان ، اتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس ، ج1 ، الرباط ، المطبعة الوطنية ، 1929 ، ص 132 – 133 .
(36)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 11 .
(37)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 41 – 43 .
(38)بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 135 – 137 .
(39)بن جلون ، عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص 85 .
(40) Roberts John ; History of the French Colonial Policy 1871 – 1925 , 2 vol. , London ,London University Press , 1929 , P. 271 – 272 .
(41)عقد الحاخام دانيال طولدانو ، حاخام يهود مراكش اتفاقاً مع سلطان مراكش المريني ابو يوسف يعقوب بن عبد الحق (1258 – 1310م) حصلوا بموجبه على انشاء احياء سكنية خاصة بهم ومحاكم يهودية تفصل في مسائلهم الشخصية والمواريث ، وتمتعوا بتسامح كبير ومُنحوا امتيازات مساوية لامتيازات الاوربيين ، كما حصلوا على امتيازات اقتصادية ومالية كبيرة ؛
Terrasse Pianki ; Histoire du Maroc , Casablanca . Editions atLantide , 1949 , P . 48 - 50 .
(42) John , Roberts ; Op. Cit ., p. 275 .
(43)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج9 ، ص 45 .
(44)بن جلون ، عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص 91 .
(45)بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 141 .
(46)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 13 – 14 .
(47)التجنيس : سياسة استعمارية استخدمتها فرنسا في البلدان التي استعمرتها ومنها مراكش ، اذ كانت تعمد الى منح الجنسية الفرنسية لمواطني مراكش من المتعاونين معها لتوسيع قاعدة المؤيدين للاحتلال ، ويتمتع هؤلاء المتجنسون بالعديد من الامتيازات سواءاً في مراكش او في فرنسا نفسها ؛ محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 47 .
(48)بن عبدالله ، عبد العزيز ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 54 .
(49) John , Roberts ; Op. Cit ., P. 279 .
(50) Ibid ; P. 281 .
(51)محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 50 – 51 .
(52) Pianki , Terrase ; Op . Cit ., P. 55 .
(53)عقد السلطان العثماني سليمان القانوني والملك فرانسوا الاول اول معاهدة لتنظيم حقوق الاجانب في الدولة العثمانية عام 1536م ، نصت على السماح للفرنسيين بالاقامة والاتجار وحرية ممارسة الطقوس الدينية وان يتساووا في الضرائب مع السكان المحليين ، وان يسمح لقناصلهم بالفصل في المنازعات التي تحدث بينهم . وبالمقابل فقد نصت على ان للرعايا العثمانيين مثل هذه الحقوق في فرنسا ؛ العريض ، وليد ، المصدر السابق ، ص 148 .

(54)فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 62 .
(55)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص هـ .
(56)فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 62 .
(57)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 15 .
(58)بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 149 .
(59)بن جلود ، عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص 102 – 103 .
(60)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 57 – 58 .
(61)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 18 .
(62) Pianki , Terrase ; Op. Cit ., P. 70 – 71 .
(63)بن عبدالله ، عبد العزيز ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 66 .
(64)انشغلت فرنسا بمشاكلها وخلافاتها الاستعمارية مع بريطانيا وابعدتها عن الاهتمام بشؤون دول الشمال الافريقي ، و لاسيما بعد هزيمتها امام بريطانيا وبروسيا في حرب السنوات السبع (1756–1763م) وخسارتها جميع مستعمراتها في القارة الامريكية والهند ؛ جفري براون ، تاريخ اوربا الحديث ، ترجمة علي المرزوقي ، ط2 ، عمان – بيروت ، الاهلية للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 327 – 328 .
(65) Pianki ,Terrase ; Op. Cit ., P. 77 – 78 .
(66)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 22 .
(67)بن عبدالله ، عبد العزيز ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 73 – 74 .
(68)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 23 .
(69)فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 65 .
(70)محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 73 – 74 .
(71)المصدر نفسه ، ص 75 .
(72)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج8 ، ص 11 .
(73)فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 100 .
(74)بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 153 .
(75)العامري ، محمد الهادي ، المصدر السابق ، ص 124 .
(76)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 24 .
(77)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 63 .
(78)توماس برايسون ، العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط من 1784 الى 1975 ، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، دار طلاس ، 1985 ، ص 21 – 22 ؛ العقاد ، صلاح ، المصدر السابق ، ص 75 .
(79)للاطلاع على احوال مراكش السياسية والاقتصادية المتدهورة خلال العقد الاخير من القرن الثامن عشر ، ينظر : بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 28 – 33 .
(80)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج8 ، ص 15 .
(81)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 27 .
(82)بن جلون ، عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص 111 .
(83)بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 157 .
(84)الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج8 ، ص 19 – 20 .
(85)بن عبدالله ، عبد العزيز ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 87 – 89 .
(86)محمد مظفر الادهمي ، تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1990 ، ص 209 .
(87)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 36 .
(88)برايسون ، توماس ، المصدر السابق ، ص 67 – 68 .
(89)بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 م ، اعلن الامير عبد القادر الجزائري ، الجهاد ضد المحتلين ، وقد امده السلطان عبد الرحمن بن هشام بالسلاح والمال والخيل ولاسيما بعد لجوئه واتباعه الى الاراضي المراكشية التي اصبحت قاعدة لشن الغارات على القوات الفرنسية عبر الحدود الجزائرية وبمساعدة بعض القبائل المراكشية ؛ فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 67 .
(90)العقاد ، صلاح ، المصدر السابق ، ص 223 .
(91) John , Roberts ; Op. Cit ., P. 320.
(92)محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 84 .
(93) Pianki , Terrase ; Op. Cit ., P. 81 – 82 .
(94)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 35 .
(95)فرحات عباس ، ليل الاستعمار ، ترجمة ابي بكر رحالة ، الدار البيضاء ، مطبعة فضالة ، 1962 ، ص 64 – 65 .

(96) John , Roberts ; Op. Cit ., P. 331.

(97)محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 86 .

(98)عباس ، فرحات ، المصدر السابق ، ص 67 .

(99)بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 36 .

(100) بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 307 – 308 .

(101) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 94 .

(102) بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 37 .

(103) الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج9 ، ص 84 .

(104) بن عبود ، محمد ، المصدر السابق ، ص 37 .

(105) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 104 .

(106) العقاد ، صلاح ، المصدر السابق ، ص 227 .

(107) بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 312 .

(108) Pianki , Terrase ; Op. Cit ., P. 94 .

(109) عبد العظيم رمضان ، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة ، القاهرة ، دار المعارف ، 1985 ، ص 162 .

(110) العقاد ، صلاح ، المصدر السابق ، ص 227 .

(111) رمضان ، عبد العظيم ، المصدر السابق ، ص 162 .

(112) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 106 .

(113) العقاد ، صلاح ، المصدر السابق ، ص 230 .

(114) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 106 .

(115) بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 316 .

(116) الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 87 .

(117) Jullen Hess ; The Question of Morocco ,Carolina (U.S.A), 1940,P. 158-159.

(118) بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 320 .

(119) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 71–72 .

(120) Hess , Jullen ; Op. Cit ., P. 160 .

(121) الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 90 .

(122) عبد الحكيم الفيلالي ، التدخل الدبلوماسي والامتيازات السياسية الاوربية في المغرب : احداث القرن التاسع عشر ، الدار البيضاء ، مطبعة الاستقلال ، 1985 ، ص 112 .

(123) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 81 .

(124) بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 327 .

(125) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 297 – 298 .

(126) الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 116 .

(127) بعث المستشار الالماني بسمارك (1870 – 1889م) رسالة الى رئيس وزراء فرنسا جول فري (1880 – 1885م) تضمنت تاييد المانيا للمطاب الفرنسية بتضمين بنود مؤتمر مدريد الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا بموجب معاهدة عام 1763م في مراكش . كما شجع بسمارك فري على احتلال تونس وذلك لابعاد فرنسا عن التفكير باستعادة مقاطعتي الالزاس واللورين من السيطرة الالمانية ؛ Hess , Jullen ; Op. Cit ., P. 170 – 172.

(128) الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 119 .

(129) العقاد ، صلاح ، المصدر السابق ، ص 230 – 231 .

(130) الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 120 .

(131) العقاد ، صلاح ، المصدر السابق ، ص 231 ؛ الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 121 – 122 .

(132) رمضان ، عبد العظيم ، المصدر السابق ، ص 162 .

(133) Hess , Jullen ; Op. Cit ., P. 174 -175 .

(134) اندحرت فرنسا امام المانيا في معركة سيدان عام 1870م او ما يعرف بحرب السبعين ، وتخلت على اثرها عن مقاطعتين الالزاس واللورين الغنيتين بالفحم والحديد ودفعت غرامة حربية كبيرة واسر الامبراطور نابليون الثالث ؛ براون ، جفري ، المصدر السابق ، ص 419 .

(135) بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج2 ، 332 .

(136) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 301 – 303 .

(137) الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 104 .

(138) الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 125 – 126 .

(139) عباس ، فرحات ، المصدر السابق ، ص 81 – 82 .
(140) العقاد ، صلاح ، المصدر السابق ، ص 232 .
(141) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 305 .
(142) بن جلون ، عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص 123 – 124 .
(143) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 112 .
(144) الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 132 .
(145) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 308 .
(146) Hess , Jullen ; Op. Cit ., P. 180 .
(147) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 114 .
(148) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 309 .
(149) Hess, Jullen ; Op. Cit ., P. 181 .
(150) رمضان ، عبد العظيم ، المصدر السابق ، ص 163 .
(151) الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 135 .
(152) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 84 .
(153) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 298 .
(154) الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج9 ، ص 206 –207 .
(155) Hess , Jullen ; Op. Cit ., P. 193 .
(156) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 304 .
(157) الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 143 .
(158) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 108 .
(159) الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج9 ، ص 207 .
(160) بن جلون ، عبد المجيد ، المصدر السابق ، ص 151 .
(161) Hess , Jullen ; Op. Cit ., P. 210 – 211.
(162) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 310 .
(163) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 86 ؛ الناصري ، ابو العباس احمد بن خالد ، المصدر السابق ، ج9 ، ص 211 .
(164) الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 161 .
(165) بن زيدان ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 351 .
(166) John , Roberts ; Op. Cit ., p. 378 .
(167) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 108 .
(168) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 315 .
(169) John , Roberts ; Op. Cit ., P. 380.
(170) الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 165 .
(171) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 317 .
(172) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 83 .
(173) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 318 .
(174) Morel Graham ; Morocco in Diplomacy , London , Oriental Library , 1932 , P. 183.
(175) توصلت فرنسا الى عقد الاتفاق الودي مع انكلترا عام 1904 م الى تفاهمات استعمارية حول حقوق كل منهما في مصر ومراكش . وعقدت اتفاق اخر مع اسبانيا عام 1902م لتقاسم مناطق النفوذ الاستعماري في مراكش ؛ الأن بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث 1789–1945، ج1 ، ترجمة سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين ، بغداد ، دار المامون للترجمة والنشر ، 1992 ، ص 54–55 ؛ فارس، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 183 .
(176) فارس ، محمد خير ، المصدر السابق ، ص 298 .
(177) العقاد ، صلاح ، المصدر السابق ، ص 251 .
(178) Graham , Morel ; Op. Cit., P.185 .
(179) الفيلالي ، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 179 .
(180) محمد ، حسين صبحي ، المصدر السابق ، ص 322 .
(181) بدأ استخدام تسمية (المغرب) على مراكش بعد فرض الحماية الفرنسية عليها عام 1912م واصبح شائعاً منذ ذلك التاريخ ؛ الفيلالي، عبد الحكيم ، المصدر السابق ، ص 325 .